تقرير المرصد النقابي والعمالي المصري
الأسبوع الأول والثاني من شهر نوفمبر ، 2007

تم رصد خلال الأسبوع الأول والثاني من شهر نوفمبر 35 احتجاج، في 35 موقع عمل، وقد هدد بالاعتصام أو الإضراب عن العمل حوالي 33 ألف عامل، كما نفذ اعتصام أو إضراب أو إضراب عن الطعام ما يقرب من 8 آلاف عامل، وهناك الكثير من الحالات التي لم يذكر المصدر عدد العاملين اللذين احتجوا أو هددوا بالاحتجاج.

وقد كانت أكثر القطاعات لاحتجاجاً من قطاع الغزل والنسيج سبع احتجاجات، في غزل المحلة وكفر الدوار والإسكندرية الشوربجي، العاشر للتريكو، واستيا للغزل، وعال مجموعة شركات مكارم، ثم قطاع التعليم، 6 احتجاجات أساتذة جامعة القاهرة، والعاملين بجامعتي الإسكندرية وعين شمس، والمعلمين بكل من المنوفية والإسكندرية وبورسعيد وبلبيس، تلاه كلا الصناعات المعدنية و الهندسية، والبناء والإنشاءات وعدد الاحتجاجات 4 لكل منهما، مصنع المصابيح الكهربية بالعاشر، ومصنع الصناعات الكيميائية بمدينة السادات، وحديد عز الدخيلة، شركة المشروعات الهندسية، وأسمنت أسيوط، ومجموعة شركات الأسمنت الإيطالية، العاملين بمشروع رصف الشرقية، والعربية للطوب، ثم الصناعات الغذائية حيث قضايا عمال شركة كابري، وعمال الحناوي، و اعتصام عمال المطاحن، وأخري 4 احتجاجات، و هم سائقي الميكروباس في كلاً من مطوبس، ونجح حمادي، و الإسماعيلية، كوتسيكا، ثم النقل والاتصالات حيث عمال ميناء الإسكندرية، والمصرية للاتصالات والطرد من السكن ثم الموظفين 2، حيث اعتصام موظفي الضرائب العقارية بالاتحاد العام، وتهديد موظفي التعبئة والإحصاء بالاعتصام، بسبب الاستغناء عنهم ونية حرمانهم من العمل، والقطاع التجاري ومشاكل عمر أفندي، و تراست للكيماويات، هذا بخلاف موضوعات مثل العمالة الموسمية، والخلافات بالإتحاد، وأخباركلاً من نقابة الصحفيين، ومهندسين ضد الحراسة، **وفيما يلي هذه الاحتجاجات:**

• الصناعات المعدنية والهندسية:

1- عمال شركة المصابيح الكهربية:

واصل عمال شركة المصابيح الكهربائية بالمنطقة الثالثة بالعاشر من رمضان اعتصامهم لليوم الثالث علي التوالي، احتجاجا علي عدم صرف حوافزهم منذ ٣ شهور، وقيام مكتب تأمينات

العاشر بفصلهم دون وجه حق، وذلك رغم إستقطاع حصة التأمينات من رواتب كل العمال، ومطالبتهم بتسويق ١٢ مليون جنيه مديونية علي الشركة منذ ٨٩ حتي ٢٠٠١.[1]

كما أتهم العمال إدارة شركة فل للمنظفات التي فوضها رامي لكح في إدارة الشركة قبل هروبه، بالإهمال في وسائل السلامة والصحة المهنية والتي تؤثر علي بيئة العمل، كانهيار أسقف العنابر، وكذلك عدم وجود وسائل وقاية مثل الأحذية الواقية والكمامات، وتقوم الإدارة المفوضة في اتخاذ العديد من الإجراءات التعسفية، مثل فصل 50 عامل يعملون باليومية، دون سداد باقي مستحقاتهم المالية ، كما امتنعت من سداد مرتبات المصابين بأمراض مزمنة منذ ثمانية شهور، و اكتفت بسداد 24 جنيه لكل عامل، ولم تقدم الدولة أي دعم بسبب عدم وجود أسمائهم علي قوائم التأمينات[2]

وقد أجرت وزيرة القوي العاملة «عائشة عبد الهادي» اتصلاً تليفونياً مع رئيس اللجنة النقابية بشركة المصابيح الكهربائية مساء يوم 3/11/2007، في محاولة لاحتواء أزمة 240 عاملا معتصمين بمقر الشركة بالعاشر من رمضان ووعدت الوزيرة بان تبذل قصارى جهدها لحل أزمة العمال، وقالت إن يوم 5/11/2007 ، سيشهد عودة العمال للعمل و إلحاقهم بالتأمينات الاجتماعية. في ناحية آخري ذهب وفد من عمال الشركة علي رأسه مدير عام المصنع لمقابلة نبيل عليوة مدير مكتب التأمينات بالعاشر من رمضان ومحاولة إقناعه بضم العمال لكشوف التأمينات إلا أنه، استمر في تعنته ورفض قيد العمال. يذكر أن اعتصام عمال المصابيح يدخل يومه السابع ويتزامن مع بدء فعاليات مؤتمر الحزب الوطني دون أن يعير أحد من المسئولين اهتماماً به[3]

2- عمال مصنع للصناعات الميكانيكية:

أعلن عمال مصنع للصناعات الميكانيكية بحوض الجبل في مدينة السادات اعتصامهم في المصنع منذ الأربعاء 31 أكتوبر الماضي، وذلك بعد إصرار صاحب المصنع المهندس أمجد عبدالمجيد عمر خليل علي تصفية المصنع وتشريد من فيه من عمال دون منحهم حقوقهم التي ينص عليها القانون.

أكد العمال المعتصمون وعددهم ثلاثون عاملاً ، أن هذا المصنع انشأ سنة 1995م، وبعد مرور سنوات الإعفاء من الضرائب، بدأ صاحب المصنع في تشريد العمال وتصفية المصنع بعد أن

[1] - المصري اليوم، 1/11/2007، تهديدات بالإضراب والاعتصام في المحلة والشرقية والعاشر
[2] - البديل، 2/11/2007، العمال: لن نتراجع قبل انتزاع حقوقنا
[3] - البديل، 5/11/2007، عائشة عبد الهادي تعد بحل أزمة المصابيح اليوم، في اليوم السابع للاعتصام

ظلوا في العمل علي مدي 11 عاما.

وقال العمال: إن صاحب المصنع وعدهم بمنح كل عامل عشرة شهور إلا أنه نقض عهده لهم ويصر علي التصفية دون منح أية حقوق للعمال، الذين لجأوا بدورهم إلي مكتب العمل إلا أنه خذلهم ولم يتحرك للبحث عن حقوقهم الضائعة[4].

3- عمال شركة عز الدخيلة للحديد والصلب:

تنظر محكمة الإسكندرية الابتدائية القضية رقم 974 لسنة 2007 إداري، التي أقامها عمال شركة عز الدخيلة للحديد والصلب ضد رجل الأعمال أحمد عز رئيس مجلس إدارة الشركة، بعد إمتناعه عن صرف الأرباح السنوية للعمال حسب قانون العمل والتي تقدر بـــ 10% من إجمالي الأرباح السنوية للشركة.

وأكد العمال أن الشركة تربح سنوياً مبلغ خيالية تقدر بالملايين، كما أكد العمال أن عز يخالف القوانين في حسابات أجور العاملين، حيث يتضمن قانون رقم 8 لسنة 1997 أن أجور العمال تتضمن الراتب الشهري والعمولات والنسب المئوية والعلاوات والمزايا العينية والبدلات بأنواعها، والأرباح السنوية والهبات، إلا أن عز لا يدرج الأرباح السنوية ضمن أجور العمال، وأكد العمال أن تصيبهم في أرباح عامين فقط (2004، 2005) يتعدي 135مليوناً كحد أدني[5]

4- عمال شركة "المشروعات الهندسية والصناعية":

دخل اعتصام عمال شركة المصنوعات الهندسية والصناعية بمدينة نصر يومه الثالث علي التوالي (يوم 7/11/2007)، وأكد العمال علي استمرارهم في الاعتصام حتي تحقيق مطالبهم والتي تتمثل في عدم إخلاء طرف مجلس الإدارة وعدم التصرف في أصول الشركة بالرهن أو البيع أو التصفية[6].

وطالب العمال بضرورة تنفيذ الحكم القضائي الصادر من محكمة الاستئناف بإلغاء قرارات الجمعية العمومية وبطلانها، والتي تسببت في خسائر فادحة للشركة. وطالبوا بإنقاذ 3020 عاملاً من التشريد وإسقاط الفوائد والمصاريف البنكية عن دين الشركة البالغ 650 مليون جنيه لدي البنك المركزي، وطالب العمال وزير المالية والجهاز المركزي للمحاسبات بفحص ميزانيات الشركة منذ خصخصتها في 30/12/1997 وحتي 2003 حيث إنه تم التلاعب في مستندات الميزانيات نتيجة توقف الجهاز عن الفحص ومراجعة الحسابات في هذه الفترة، الأمر الذي تسبب في إظهار الشركة رابحة وبالتالي فرض ضرائب وصلت 370 مليون جنيه، كما طالبوا بضرورة تسوية النزاع بين الشركة وهيئة التأمينات الاجتماعية وتسوية النزاع مع

---

[4] - الوفد، 9/11/2007، اعتصام 30عاملاً في مصنع بالسادات احتجاجا علي تصفيته

[5] - الدستور، 15/11/2007، المحكمة تنظر اليوم دعوي عمال شركات عز ضد (أحمد عز)

[6] - البديل، 7/11/2007، الاحتجاجات العمالية تجتاح 4 محافظات

شركات المهندس و الأهلية للتأمين، كما طالب العمال وزير الإسكان بإسناد أعمال جديدة إلي الشركة حتي تتمكن من استمرار العمل وصرف المرتبات للعمال[7]

هذا ويستعد عمال الشركة في الأقاليم واللذين يزيد عددهم علي 3 آلاف عامل للانضمام للاعتصام[8]

وفي خطوة جديدة هدد عمال شركة المشروعات الصناعية والهندسية بالإضراب عن العمل من بداية الأسبوع المقبل بعد إنهاء اعتصامهم الأخير احتجاجاً علي قرارات تصفية الشركة وبيع أصولها، وفي نفس السياق رفض برنامج العاشرة مساء الذي يذاع علي قناة دريم عرض الفقرة الخاصة باعتصام عمال الشركة حيث قدمت اللجنة النقابية ببيان إلي القناة أكدت فيه استياء العمال وإصابتهم بحالة من الإحباط نتيجة تجاهل عرض الاعتصام، وقد أكد البيان أن البرنامج تعرض لضغوط من جهات عليا بالدولة للتراجع عن إذاعة الاعتصام[9]

•الصناعات الكيميائية:

5- عمال شركة تراست للكيماويات:

وفي بورسعيد تحقق لجنة من وزارة القوي العاملة منذ يوم 5/11/2007، في اتهامات بعض عمال شركة «تراست للصناعات الكيماوية» للإدارة بتزوير توقيعاتهم علي عقود عمل محددة المدة. وطلب أسامة لطفي، مدير الموارد البشرية في «تراست»، من لجنة القوي العاملة التي تم تشكيلها بقرار الوزيرة عائشة عبدالهادي مهلة إعادة النظر في قرار فصل ٢٠ عاملا من الشركة وبحث زيادة أجور العمال ومنحهم بدلات الوجبات الغذائية والمواصلات وطبيعة العمل فيما هدد العمال بالإضراب عن العمل في حالة عدم تحقيق مطالبهم بتحسين أوضاعهم المالية وعودة زملائهم الـ ٢٠ المفصولين[10] ، كما طالب العمال وإقالة أسامة لطفي، مدير الموارد البشرية[11].

•قطاع البناء والإنشاءات:

---

[7] - البديل، 13/11/2007، 3000 عامل بالمشروعات الهندسية يهددون بالإضراب

[8] - البديل، 7/11/2007، الاحتجاجات العمالية تجتاح 4 محافظات

[9] - البديل، 13/11/2007، 3000 عامل بالمشروعات الهندسية يهددون بالإضراب

[10] - المصري اليوم، 7/11/2007، عمال المحلة يحددون ٣ ديسمبر لتجديد الاعتصام.. في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم

[11] - المصري اليوم، 5/11/2007، رابطة عمال «المحلة» توزع منشورات ضد رئيس النقابة الجديد.. وألف مدرس يهددون بالإضراب في المنوفية

6- عمال أسمنت أسيوط:

طالبت النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب، الرئيس حسني مبارك بالتدخل لوقف انتهاكات إدارة شركة «سيمكس» متعددة الجنسيات، ضد العاملين في شركة أسمنت أسيوط التي تملكها، مؤكدة ضرورة قيام الوزراء والمسئولين بمتابعة نشاط هذه الشركة وتطبيق القانون عليها.وانتقد سيد طه حسن، رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب، الانتهاكات التي ترتكبها الشركة ضد العاملين ورفضها منحهم الأرباح المستحقة لهم عن عام ٢٠٠٥، في الوقت التي حققت فيه الشركة أرباحا تقدر بنحو ٦٧٠ مليون جنيه، إضافة لعدم تعويضها العمال عن ساعات العمل الإضافية والورديات المسائية. وأكد أن الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابة، قرر اللجوء إلي المنظمات والاتحادات الدولية لإجبار شركة «سيمكس المكسيكية» علي احترام القوانين المصرية[12].

عمال شركة سمنت الإيطالية للأسمنت:

رفض عمال شركة سمنت الإيطالية للأسمنت قبول عرض إدارة الشركة بالخروج علي المعاش المبكر مقابل مكافأة تعادل 120شهراً، حوالي نصف مليون جنيه، للفئة العمرية من خمسين عاماً إلي 60عاماً وقال عمال قياديون بالشركة التي تضم مصانع طره، وحلوان، والسويس، والقطامية، والمنيا إن الإدارة الإيطالية تريد بكل الطرق التخلص من العمالة الدائمة لاستقدام عمالة مؤقتة بلا أدني حقوق.وصرح علي فؤاد عضو اللجنة النقابية بشركة السويس للأسمنت بأن الإقبال محدود جداً في فروع الشركة المختلفة ولم يتجاوز عدد المتقدمين للمعاش المبكر 150 عاملا في فروع المجموعة التي تضم حوالي **خمسة آلاف عامل**، وأوضح أن الشركة تحقق أرباحاً خيالية تجعل الإدارة مستعدة لكي تطرح مكافآت خيالية تصل إلي نصف مليون جنيه، مشيراً إلي أنه سبق من قبل أن طرحت الإدارة الخروج علي المعاش المبكر في شهر يونيو الماضي مقابل الحصول علي ما يعادل ستين شهرا[13]

8- العاملين بمشروع الرصف بالشرقية:

[12] - المصري اليوم،، 7/11/2007، «البناء» تناشد مبارك التدخل لوقف الانتهاكات ضد عمال «أسمنت أسيوط»
[13] - اتلبديل، 13/11/2007، عمال «شمنت» الإيطالية يرفضون الخروج علي المعاش المبكر

هدد أكثر من ٣٥٠ أسرة من العاملين بمشروع الرصف بالشرقية بتنظيم اعتصام مفتوح خلال الأيام المقبلة، احتجاجا علي عدم صرف حوافزهم بعد انهيار المشروع وتوقفه منذ أشهر لتوقف عمليات الطرق وعجز المقاولين عن تنفيذ العمليات[14]

9- عمال العربية للطوب:

بعد اعتصام قارب العام أخيرًا تم حل أزمة عمال الشركة العربية للطوب بالتبين أعلنت ذلك عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة وأوضحت أن هذا تم بعد إخطار النائب العام بواقعة رفض المساهمين في الشركة تمكين المصفي القانوني للشركة من صرف مستحقات العمال عن فترة خدمتهم السابقة، التي تراكمت نتيجة تعثر الشركة وتوقفها عن التشغيل.. وأكدت الوزيرة أنها أبلغت النائب العام بتفاصيل الواقعة، خاصة بعد محاولة المساهمين التخلص من العمالة واعتقاد المشتري الجديد أن المساهمين تكفلوا من جانبهم برد حقوق العمال قبل التصرف بالبيع وهو ما أسفر عن عدول المصفي والمساهمين عن موقفهم والسماح برد حقوق العمال قبل التصرف بالبيع[15].

•عمال الغزل والنسيج:

10- عمال غزل المحلة:

وهاجم البيان الذي أصدرته رابطة عمال الغزل والنسيج بالمحلة، يوم 4/11/2007، الذي جاء تحت عنوان «شالو ألدو.. حطوا شاهين» الاجتماع الذي عقد في الاتحاد العام يوم 30/10/2007، في حضور أعضاء من اللجنة النقابية بالشركة اللذين سبق وطالب أكثر من 14 ألف عامل بالشركة بسحب الثقة منهم، كما سبق وأرسل أكثر من 4 آلاف عامل خطابات استقالة من النقابة العامة للغزل والنسيج لموقفها المعادي العمال.

رفض العمال ما تم الاتفاق عليه مع حسين مجاور رئيس الاتحاد العام لعمال مصر، واعتبروا ما تم التوصل إليه من زيادة الحوافز وتأسيس جمعية تعاونية للركاب لايرتقي إلي طموحات عمال المحلة الذين أضربوا لمدة (6) أيام من اجل تحسين أوضاعهم المعيشية. فقد وزع عمال شركة غزل المحلة بيانا أكدوا فيه رفضهم لما تم الاتفاق عليه، وجدد البيان تمسك العمال بكل مطالب الإضراب وهي ربط زيادة الحوافز الشهرية بالراتب الأساسي،وضم حافز التطوير للحافز الشهري، ورفع قيمة الوجبة الغذائية إلي 120 جنية شهرياً مع مراعاة فروق الأسعار

---

[14] - المصري اليوم، 1/11/2007، تهديدات بالإضراب والاعتصام في المحلة والشرقية والعاشر

[15] - الوفد، 7/11/2007، بعد عام من الاعتصام
بلاغ عائشة للنائب العام أنهي أزمة عمال العربية للطوب

سنوياً، وصرف 76يوماً كأرباح، وزيادة بدل ط بيعة العمل وأخيرا حل مشكلة ا لإسكان. وحذروا من المماطلة في تنفيذ مطالبهم أثناء انعقاد الجمعية العمومية للشركة و إلا سيعاودون الاعتصام مرة أخري. يذكر أن حسين مجاور التقي بوفد يضم (13) عاملاً من قيادات الشركة وعدداً من أعضاء مجلس النقابة أعلن بعدها عن موافقته علي زيادة حوافز العاملين بنسبة 17% مع ربطها بالعلاوة الدورية الاجتماعية وليس الراتب الأساسي، وبدء خطوات تأسيس جمعية لنقل الركاب[16].

كما هاجمت رابطة عمال غزل المحلة، في المنشور الذي أصدرته، مسعد الفقي، رئيس نقابة الشركة الجديد، واتهموه بالتعاون مع سعيد الجوهري، رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج ضد مصالحهم. وأكد المنشور تمسك العمال بمطالبهم[17].

ومن جانبه أكد حسين مجاور، رئيس اتحاد عمال مصر، أنه لا توجد نية لدي الدولة لخصخصة شركة مصر للغزل و النسيج بالمحلة الكبرى «غزل المحلة»، لكونها تمثل ٣٥% من صناعة الغزل والنسيج بشركات قطاع الأعمال العام في مصر، بالإضافة لوجود نحو ٢٧ ألف عامل يعملون بها، علاوة علي عمال الخدمات و الصناعات التكميلية ا لتي تحتاجها الشركة. وقال مجاور خلال اجتماعه يوم 30/10/2007، وأعضاء اللجنة النقابية للعاملين بشركة غزل المحلة، إن ا لدولة حريصة علي د ع م وتحديث ا لشركة بـ ما يعزز نشاطها الإنتاجي،مشيراً إلي وجود تنسيق دائم بينه وبين الدكتور محمود محيي الدين، و زير الاستثمار، من أجل إزالة جميع المعوقات التي تواجه برامج الإصلاحيين الهيكلي والمالي للشركة. وأكد أن الجمعية العمومية لـلشركة، المقرر عقدها خلال شهر نوفمبر الجاري، ستصدر عنها عدة قرارات لصالح الشركة و العاملين فيها، تنهي كل أسباب الاحتقان التي كانت موجودة بين العاملين خلال الأيام الماضية. وأشار مجاور إلي أن اللجنة المشتركة ــ المشكلة من النقابة العامة للغزل والنسيج و الشركة القابضة للغزل والنسيج لتحسين أوضاع العاملين المالية ــ تبحث حاليا مقترحات ممثلي العاملين حول نظام الحوافز وتطويرها، تماشيا مع الزيادة التي تطرأ علي الأجور الأساسية من علاوات دورية و اجتماعية. وقال إن اتجاه الدولة نحو إسقاط الديون المتراكمة علي شركات الغزل والنسيج سيساعد علي تحديث الآلات والمصانع التي لم يحدث لها أي إحلال وتجديد، علي مدار السنوات الطويلة الماضية[18].

---

[16] - البديل، 5/11/2007، عمال المحلة يهاجمون «مجاور» ويهددون بالاعتصام في بيان وزعوه أمس:

[17] - المصري اليوم، 5/11/2007، رابطة عمال «المحلة» توزع منشورات ضد رئيس النقابة الجديد.. وألف مدرس يهددون بالإضراب في المنوفية

[18] - المصري اليوم، 1/11/2007، مجاور: لا خصخصة لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة

وقد استدعت إدارة الشركة قيادات عمالية للتحقيق بتهمة تحريض العمال علي التظاهر والمشاركة في الوقفة الاحتجاجية التي طالبت بعزل محمود الجبالي رئيس مجلس إدارة الشركة[19].

وقد أصدر محمود الجبالي يوم 5/11/2007، قرارات فصل لـــ 20 عامل كلهم ممن شاركوا في الإضراب لتصل لحصيلة الفصل التعسفي التي بدأت في سبتمبر إلي 70 حالة فصل تعسفي، و 150 حالة نقل، كما أصدر 6/11/2007 قرارات عقابية لـــ 20 عامل تمهيدا لفصلهم، ومن الغريب أن ممن تم فصلهم بحجة الغياب عن العمل، لديهم رصيد أجازت لم ينته حتي صدور القرار[20]

وقد تحدث أحد المفصولين، وهو كريم البحيري علي مدونته المسماة باسم عمال مصر (http://egyworkers.blogspot.com/) ، في موضوع بعنوان "**تم فصلى لانى أطالب بحقى**"، فقال "فوجئت 5/11/2007، عند خروجي من بوابة الانصراف وعند توقيعي فى دفتر توقيعات الموظفين على البوابة لقيت مكتوب عبارة " إنهاء خدمة ابتداء من 6/11بسبب الغياب المتقطع أمام اسمي وكأني اعمل فى طابونة وصاحبها بيقولى روح متجيش بكرة خرجت وأنا فى قمة الذهول أنا مجليش حتى إنذار فصل وبعدين هو أنا غبت اللى يخليني انفصل قعدت اضرب سبعات فى تمانيات وأخيرا جه اثنين زملائي واحد يعمل موظف بالجراج اسمه وائل حبيب و التاني يعمل فى المخازن العمومية واسمه جمال أبو الإسعاد قالولى مالك قولتلهم انفصلت جالهم حالة ذهول، أنا تم نقلى بعد إضراب ديسمبر 2006الى اكتر من قسم حيث كنت اعمل فى أول تعينى منذ 3سنوات بقسم السكرتارية العامة، ثم تم نقلى بعد الإضراب إلى قسم الزوى العمومى احد المصانع التابعة لمصانع الغزل، و تم نقلى أخيرا إلى مكتب العمل والذي تم فصلى أثناء عملى فيه. و قد كنت قد أجريت جراحة بالقدم فى شهر 8 قبل الإضراب وكان يوهمني الأطباء بأنه يتم اعطائى مرضى واشك بأنه كان يتم تزوير المرضى والأجازات، حيث أن احد أيام الفصل يوم 21 أكتوبر وتم تغيبي فيه رغم أنى كنت موجود بالعمل وموقع على البوابة. ادعوا الجميع للتضامن مع كل المفصولين من الشركة بعد إضراب سبتمبر ولوقف اى مجال لخصخصة الشركة وإقصاء النضال العمالي من اجل حقوقهم"

---

[19] - البديل، 2/11/2007، مجاور: زيادة الحوافز....ورحيل "الجبالي"قريباً

[20] - البديل، 7/11/2007، الاحتجاجات العمالية تجتاح 4 محافظات

وقد هدد العمال، بالإضراب عن العمل، احتجاجا علي تأجيل عقد الجمعية العمومية للشركة القابضة للغزل والنسيج، للنظر في إقرار الميزانية الختامية للشركة وتحسين أوضاعهم المالية بشكل عام[21]

كما حدد عمال شركة غزل المحلة يوم ٣ ديسمبر المقبل، موعداً لتجديد اعتصامهم، في حالة عدم استجابة الجمعية العمومية للشركة القابضة للغزل والنسيج، المقرر عقدها الشهر الجاري، لمطالبهم. وأعلن العمال عن رفضهم لما قام به رئيس مجلس الإدارة مع رؤساء القطاعات من جمع توقيعات تجدد الثقة في رئيس مجلس الإدارة، وأوضح السيد حبيب، من قيادات العمال، أنه تم تشكيل لجنة من رؤساء قطاعات شركة غزل المحلة يوم 6/11/2007، لجمع توقيعات من العمال، تجدد الثقة في المهندس محمود الجبالي، رئيس مجلس إدارة الشركة، وهو ما رفضه العمال، مهددين بتنظيم وقفة احتجاجية جديدة للمطالبة بإقالة الجبالي[22].

وقد أكدت رابطة عمال الغزل و النسيج بالمحلة في بيانها الذي وزعته يوم 14/11/2007، رفضها تأسيس جمعية نقل الركاب التي وافق عليها مجاور، وذلك لتكلفتها العالية علي العمال في ظل تدني الأجور، والتي تقررت قيمة السهم فيها بـــ 250 جنيه، ورسم تأسيس 10 جنيهات، وطالبوا بتشكيل جمعية تعاونية لنقل الركاب علي أسس قانونية تعاونية، كما طالبوا بحد أدني للأجور لا يقل عن 1000 جنيه شهرياً، كما طالبوا بحل مشكلة السكن من خلال إنشاء سكت رأسي يستوعب كل العمال، وصرف بدل السكن لمن لم يستفد من العمال[23]

11- عمال غزل الإسكندرية:

اعتصم يوم 6/11/2007، 800 عامل بشركة الإسكندرية للغزل والنسيج بمنطقة الحضرة. طالب عمال الشركة بصرف الحوافز والمكافآت الشهرية والأرباح السنوية، هدد العمال بالإضراب عن الطعام في حالة عدم استجابة إدارة الشركة لمطالبهم. فرضت قوات الأمن كردوناً حول الشركة ومنعت الدخول.. وأصدرت إدارة الشركة قراراً بمنح جميع العاملين إجازة إجبارية لمدة 4 أيام.[24]

12- عمال غزل كفر الدوار:

[21] - المصري اليوم، 1/11/2007، تهديدات بالإضراب والاعتصام في المحلة والشرقية والعاشر
[22] - المصري اليوم، 7/11/2007، عمال المحلة يحددون ٣ ديسمبر لتجديد الاعتصام.. في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم
[23] - البديل، 15/11/2007، عمال المحلة يرفضون التفاوض مع اتحاد العمال ويضربون عن العمل 3 ديسمبر
[24] - الوفد، 6/11/2007، إضراب 800 عامل بشركة إسكندرية للغزل

طالب عمال شركة كفر الدوار للغزل والنسيج في بيان تم توزيعه يوم 14/11/2007، بتقديم رئيس الشركة القابضة ورئيس شركة كفر الدوار للغزل للمحاكمة العادلة بسبب إهدار المال العام، وإهدار حقوق العمال، وهدد العمال بالاعتصام والاحتجاج واشتعال الموقف فور صدور تقرير من الجهاز المركزي للمحاسبات، الوارد برقم 265 بتاريخ 11/4/2007، عن السنة 2006/2007 يتهم الشركة بإهدار المال العامل حيث قامت ببيع 263 ألف و 700 متر مربع للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية بسعر المتر المربع بـــ 200جنيه وذلك دون عرضها للبيع بالمزاد العلني في مايو 2007، وقد سبق للشركة بيع أرض مجاورة بالمزاد العلني بسعر المتر 1230 جنيه في سبتمبر 2005، وأن هذا يعتبر مخالفة قانونية، وأن البيع تم لأصحاب نفوذ مثل عماد محروس عضو مجلس الشورى بكفر الدوار باسمه وأسم شريكه الإيطالي[25]

13- عمال شركة الشوربجي للغزل:

تواجه شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو »الشوربجي« أزمة بسبب تذمر عمال الغزل والتريكو من تدهور أوضاعهم المالية وانخفاض حوافزهم وطالبوا بمساواتهم بعمال قسم النسيج داخل الشركة، قام العمال بإرسال مذكرة إلي الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، والمهندس محسن الجيلاني رئيس الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، تتضمن تفاصيل عما تتعرض له الشركة من حالة انهيار وانتشار السرقات وتعطل أكثر من 80% في طاقة العمل بها،

ووفقاً لما رصده تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن أداء الشركة.. كشف التقرير الأخير عن الشركة ارتفاع الخسائر حتي وصلت إلي نحو 173% من رأس المال في نفس الوقت يتم صرف 456 ألف جنيه مزايا عينية وبدل حضور اجتماعات ولجان بالشركة.

أكد التقرير وجود آلات متوقفة عن التشغيل طوال العام قيمتها الدفترية 6. 10 مليون جنيه منها آلات قيمتها 2 مليون جنيه صدر بها قرارات تكهين من سنوات سابقة ومازالت ضمن آلات الشركة في أقسام التشغيل والباقي آلات قيمتها 6. 8 مليون جنيه لم يتم الاستفادة منها في التشغيل.. كشف العمال وجود مخالفة في عملية تكهين المعدات، حيث تم تخريد ماكينة الأحبال بموافقة مجلس الإدارة في 21/3/2007، ثم فوجئ العمال بأن الماكينة تعمل في إنتاج دوبارة وتم عمل محضر بما حدث في قسم إمبابة وتم التحقيق مع بعض العاملين وللأسف تم حفظ التحقيق وتهريب الأحبال المضبوطة، وأكد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، تكدس المخزون بالشركة، حيث بلغ 6. 18 مليون جنيه وأن المخزون يتضمن أصنافاً راكدة وبطيئة

[25] - البديل، 15/11/2007، ...وعمال كفر الدوار للغزل يهددون بالاعتصام

الحركة منذ أكثر من خمس سنوات قيمتها 5 ملايين جنيه، وأكد التقرير تعثر الشركة في سداد مستحقات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وحول العديد من المخالفات الإدارية، أكد العمال أنه تم ترقية رئيس قطاع التخطيط والإنتاج بالمخالفة للشروط المنصوص عليها لشغل الوظيفة وأن الشركة القابضة أرسلت اعتراضاً علي ترشيحه، ثم بعدها بـــ 5 أيام تمت الموافقة علي ترشيحه.

كما تم سرقة سلم معدني وسرقة كابلات نحاس، وتم حفظ التحقيقات. ومن المخالفات أيضاً، خروج رئيس قطاع الغزل علي المعاش، وإعادته للعمل بعقد قيمته 1400 جنيه شهرياً، رغم انخفاض الإنتاج الذي تدهور حين كان هناك 202 ماكينة غزل تعمل، انخفضت ووصلت إلي 46 ماكينة بطاقة إنتاجية 5.2 طن وكان الإنتاج في السابق 21طناً يومياً، كما انخفض عدد العمال بالشركة من 7 آلاف عامل إلي 1000 عامل فقط، وأكد العمال أنه بالرغم من قرار رئيس الوزراء بعدم شراء مستلزمات سلعية للشركة، إلا أنه تم التحايل علي هذا الأمر بشراء أجهزة وقيدها باعتبارها قطع غيار وذلك نظير مجاملة لبعض العاملين، ومن المنتظر أن تتم مناقشة الميزانية الجديدة الأسبوع القادم. ويطالب العمال بإعادة مجمعات العمالة لتأهيل العمال للخروج علي المعاش المبكر، بعد التدهور الشديد الذي حدث الشركة.[26]

14- عمال شركة العاشر من رمضان للتريكو:

هدد عمال شركة العاشر من رمضان للتريكو بالبدء في الإضراب عن الطعام بعد فشل وفد منهم في مقابلة أس مسئول بوزارة القوي العاملة للنظر في إيجاد حل لمشكلتهم، مع دخول اعتصامهم اليوم 17 علي الوالي أمام مقر الشركة احتجاجاً علي سطوة رئيس الشركة الذي رفض صرف رواتبهم المتأخرة وأغلق الشركة أمامهم، وقال حمدي سليمان أحد أفراد الوفد الذي توجه يوم 13/11/2007، للوزارة، أنهم فشلوا في مقابلة أي مسئول باستثناء ذاهد العشري وكيل أول الوزارة التي قابلوها في بهو المبني ولكنها رفضت الحديث معهم بحجة أنها "مشغولة ووقتها لا يسمح لها بالحديث مع أحد، وأكمل بأنهم ظلوا منتظرين بمقر الوزارة منذ الساعة العاشرة صباحاً وحتي الرابعة عصراً دون أن يفحوا في العثور علي من يسمع شكواهم.

---

[26] - الوفد، 3/11/2007، في الشوربجي.. النار تحت الرماد
عمال الغزل والتريكو يطالبون بمساواتهم بالنسيج والقابضة ترفض
خسائر الشركة تجاوزت رأس المال بنسبة 173% وإنقاذ الشركة أصبح مستحيلاً

وقد سبق وحاول العمال تقديم شكوى لمكتب العمل بالعاشر من رمضان ولكن مدير المكتب رفض تحرير شكواهم بحجة أنه لا يستطيع التدخل في هذه المشكلة حتي لا يتهم بالانحياز لصالح أحد الطرفين[27]

15- عمال "أستيا للغزل والنسيج":

أكد ما يزيد علي 4500 عامل من عمال شركة أستيا للغزل والنسيج بالإسكندرية، عن وجود نيه لديهم لتجديد اعتصام مفتوح للمرة الرابعة (3 خلال شهر أكتوبر) وذلكنظراً لصعوبة الحصول علي الإنتاجية وأعطال الماكينات المتكرر بدون تصليح أو توفير قطع غيار بديلة، والتي لا يتحمل عقباتها سوي العمال بالأقسام المختلفة بالشركة، وذلك بخصم التالف من حجم الإنتاج واحتسابه و استقطاعه من مرتباتهم، فضلاً عن استيراد خامات رخيصة من سوريا واليونان تتسبب في إصابات بالغة لهم.

وقد ذكر أحد العمال بأن السبب الرئيسي وراء الاعتصامات الثلاثة التي قام بها العمال خلال شهر أكتوبر هو تعنت الشركة في صرف مكافأة شهر العيد والتي تساوي مرتب شهر، وكذلك تقليل المكافأة السنوية من 70 يوم إلي 42 يوم فقط، فضلاً علي احتسابها علي أساس المرتب لعام 2006، وليس علي المتوسط، رغم وجود أربع علاوات لم يتم احتسابها.

وذكر عامل آخر بأن تجاوزات إدارة الشركة تعني وجود نوايا للخصخصة، وقال بأن مدير الشركة تمت مكافئته من قبل إدارة الشركة القابضة جراء بيعه لنادي الشركة، وكذلك بيعه مصبغة الحضرة، والمشغل التابع للشركة، وحصوله علي 2% من إجمالي قيمة الصفقة، وقال بأن شئون العاملين قامت بتجميد الترقيات والعلاوات منذ عام 2000 وحتي الآن[28]

16- عمال مجموعة أبو المكارم للسجاد:

بدأ عمال مجموعة شركات أبو المكارم بمدينة السادات يوم 6/11/2007، إضراباً مفتوحا عن العمل في 8 مصانع وذلك للمطالبة بصرف العلاوة الاجتماعية التي قررتها الدولة بنسبة 15% علي الأجر الأساسي والتي رفضت صرفها إدارة الشركة، وقال أحمد الشافعي العضو المنتدب بالشركة أنه لا يستطيع صرف أي مليم لأن ناهد العشري أكدت له أن العلاوة غير ملزمة وتعتمد علي الحالة الاقتصادية للمنشأة.

---

[27] - البديل، 14/11/2007، عمال "العاشر من رمضان للتريكو" يهددون بالإضراب

[28] - الدستور، 1/11/2007، عمال "أستيا للغزل والنسيج" يهددون باعتصام مفتوح، ويحذرون من نية الإدارة في خصخصة الشركة

وقد سبق ووافق الشافعي علي صرفها مع مرتبات شهر سابق ثم عاد وأمر برفعها من كشوف المرتبات[29]

•قطاع النقل والاتصالات:

17- عمال ميناء الإسكندرية:

هدد عمال الإدارة العامة للتخطيط والتشغيل الإلكترونية بهيئة ميناء الإسكندرية (250 عامل) بالإضراب عن العمل احتجاجاً علي السياسة التعسفية التي يتبعها مدير إدارة التخطيط ومدير إدارة التشغيل مع العمال العميد مهندس فرج عبد الحكيم جمال الدين، حيث فوجئ العمال بتعليق منشور علي جدران الهيئة يلزم فيه مدير الإدارة بعدم الحصول علي أي إجازات سواء بعذر أو بدون عذر بحيث تتجاوز مدة هذه الإجازة اليومين يقوم بخصم نسبة الحوافز وحرمانهم من نسبة الجهود غير العادية، وأكد العاملين أن هذه السياسة التعسفية تأتي في سياق إرهاب العاملين من الإدارة الجديدة[30].

18- عمال الشركة المصرية للاتصالات:

أضرب ٣ من أبناء العاملين في الشركة المصرية للاتصالات، عن الطعام لليوم الثالث علي التوالي في مستشفي أسوان التعليمي، احتجاجا علي طرد الشركة أسرهم من السكن الإداري التابع لها، وحرمان آبائهم من مكافأة نهاية الخدمة.

قال أحمد عيد محمد، أحد المضربين عن الطعام: والدي حصل علي شقة في منطقة الشيخ هارون، وفرتها له الشركة منذ عام ١٩٦٠، للعاملين في قطاع الموجات اللاسلكية، ضمن ٢٨ شقة تابعة للشركة في مناطق الخزان غرب والعقاد والشيخ هارون، مؤكدا تعمد الشركة منذ البداية عدم إعطائهم أي مستندات تدل علي تخصيص هذه الأماكن كسكن إداري لهم، وقطع المياه والكهرباء عن مساكنهم أكثر من ٤ أشهر لإجبارهم علي تركها، والاستعانة بقوات الأمن لتنفيذ أحكام الطرد الصادرة ضدهم.

---

[29] - البديل، 7/11/2007، الاحتجاجات العمالية تجتاح 4 محافظات

[30] - البديل، 2/11/2007، عمال ميناء الإسكندرية يهددون بالإضراب احتجاجاً علي التنكيل

وأضاف رضا مصطفي، أحد المضربين عن الطعام: إن نقابة العاملين بالشركة كان لها دور سلبي، حيث اكتفت بمخاطبة الشؤون القانونية للشركة للتعرف علي مشكلتنا ولم ترد علينا حتي الآن، كما توجهنا إلي اللواء سمير يوسف محافظ أسوان، الذي حاول حل المشكلة وديا مع المهندس بشير عقيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات، وكان رده أن هناك قضايا منظورة في المحاكم حول هذه الأزمة، فيما توجد مستحقات مالية لآبائنا الذين خرجوا علي المعاش، لم يحصلوا عليها بعد. من جانبه، نفي المهندس عبد الراضي خليفة، مدير عام الشركة في أسوان، اتهامات المضربين عن الطعام بسعي الشركة لإخلاء السكن الإداري بمجرد خروج العاملين فيها علي المعاش، مؤكدا وجود حالتين رفضتا من قبل الخروج من السكن الإداري، وتم طردهما بموجب حكم من محكمة القضاء الإداري، وأن هناك قضايا أخري منظورة أمام المحكمة منذ ٧ سنوات، وعندما شعر هؤلاء بأن موقفهم القانوني غير سليم لجأوا إلي موضة الاعتصامات والاحتجاجات[31].

- **الصناعات الغذائية:**

19- عمال شركة الحناوي للمعسل:

عقدت يوم 3/11/2007، جلسة اللجنة الخماسية لبحث طلب « طلعت الحناوي» صاحب شركة الحناوي للدخان والمعسل بدمنهور لفصل العاملة « عائشة عبد العزيز أبوحمادة» بدعوي أنها اعتدت عليه بالقول في الصحف، كما أنها حرضت العمال علي الاعتصام والإضراب، ومن جانبها أنكرت « عائشة عبد العزيز» هذه الادعاءات. وتشهد نفس الدائرة بمحكمة دمنهور الابتدائية تظلم «عائشة عبد العزيز» ضد قرار الشركة بإيقافها عن العمل يوم 10 من الشهر الجاري. جدير بالذكر أن النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية قامت بتجميد النشاط النقابي للعاملة قبل أن يقوم «طلعت الحناوي» بفصلها عن العمل قبل عرض القضية علي اللجنة الخماسية تماماً، مما يجعل قراره بالفصل واقعاً في سياق غير قانوني. يذكر أن عمال شركة الحناوي، كانوا قد تقدموا بمذكرة لطلب سحب الثقة من التنظيم النقابي الموالي لإدارة الشركة ضد مصالح العمال، في تحصيل مستحقاتهم المالية المتأخرة منذ عام 2003. وفي سياق متصل قامت قوي سياسية وعمالية ومدنية عديدة بالتضامن مع «عائشة عبد العزيز»، كما تم إرسال عريضة موقعة من أكثر من 300 شخصية منهم نقابيون وعمال وصحفيون ونشطاء عماليون يوم 1/11/2007 ، لكل من وزارة القوي

[31] - المصري اليوم، 9/11/2007، 3 من أبناء عمال «اتصالات أسوان» يضربون عن الطعام احتجاجا علي طردهم من سكنهم

العاملة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر، أعلنوا فيها رفضهم القاطع للحملة الشرسة التي تستهدف النقابية «عائشة عبد العزيز» لدفاعها عن حقوق العمال[32]

أجلت اللجنة الخماسية بمحكمة دمنهور الابتدائية التحقيق « عائشة علي عبد العزيز أبو صمادة» إلي يوم 18 ديسمبر المقبل لتقديم باقي مستندات الموضوع، وتحقيق اللجنة الخماسية مع «عائشة» بناء علي طلب «طلعت الحناوي» صاحب الشركة بفصلها بدعوي التعدي عليه بالقول علي صفحات الجرائد كما رفضت اللجنة طلب الشركة باختصام جريدة الدستور ورفع دعوي للتعويض المادي والمعنوي، وهي الجريدة التي نشرت أخبارا عن تجاوزات الإدارة بالشركة وقد حضر التحقيق كل من المحامين أحمد طاهر، وعلي إبراهيم الجمال، ومحمد عبدالعزيز سلامة. يذكر أن صاحب الشكوى «طلعت الحناوي» لم ينتظر نتيجة تحقيق اللجنة الخماسية، وقام بفصلها تعسفياً من العمل بعد أن اصدر «محمد نجيب» رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية قراراً بتجميد نشاطها النقابي بدعوي أنها حرضت العمال علي سحب الثقة في اللجنة النقابية بالشركة والتي كانت عضوه بها[33]

ومن ناحية أخري قررت اللجنة الخماسية بمحكمة دمنهور الابتدائية يوم 12/11/2007، تأجيل جلسة التحقيق مع عائشة ليوم 26 من الشهر الجاري بمحكمة «إيتاي البارود» الابتدائية وذلك بعد أن تم الدفع بالمادة رقم «66» من قانون العمل الموحد رقم «12» لسنة 2003 الخاصة بأنه يجب علي إدارة الشركة إعادة العامل بعد ستين يوماً من صدور قرار إيقافه عن العمل، حالة عدم إجراء تحقيق معه. قال « محمد عبد العزيز سلامة» المحامي، إن قرار الإيقاف مخالف للقانون، حيث إنه تم بسبب نشاط عائشة النقابي، وهذا مخالف للمادة رقم « 48» من قانون النقابات العمالية. يذكر أن عمال شركة «الحناوي» للدخان والمعسل بدمنهور كانوا قد تظاهروا يوم «5» أغسطس الماضي أمام وزارة القوي العاملة بسبب امتناع إدارة الشركة عن صرف العلاوات لهم منذ أربع سنوات، وفي اليوم نفسه توجهوا للنقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية لطرح سحب الثقة من اللجنة النقابية بالشركة التي وقفت بجانب صاحب العمل ضد مطالبهم بصرف الحوافز والعلاوات المتأخرة[34]

20- عمال المطاحن:

[32] - البديل، 3/11/2007، اللجنة الخماسية تنظر اليوم طلب فصل عائشة عبدالعزيز
[33] - البديل، 5/11/2007، تأجيل التحقيق مع عائشة عبد العزيز إلي يوم 18 ديسمبر
[34] - البديل، 13/11/2007، تأجيل قضية عائشة عبد العزيز إلي 26 نوفمبر

لقد قام المرصد بإعداد دراسة حالة مستقلة عن اعتصام عمال المطاحن يوم 13/11/2007، وسوف نورد ما تلا ذلك من أحداث:

وأكد أشرف سعيد أحد العاملين بشركة مطاحن جنوب القاهرة ــ والذي صدر له قرار بالنقل لفرع الشركة بعين الصيرة ــ أن أجهزة الأمن حاولت بكل الطرق إجهاض اعتصام العاملين من أجل المطالبة بحقوقهم المشروعة في الحوافز. وقال: أجهزة الأمن قامت يوم 13/11/2007، بإلقاء القبض علي مجدي البنداري العامل الثاني الذي صدر قرار بنقله من أجل إرهاب العاملين حتي لا ينفذوا الاعتصام الذي أعلنوا عن عزمهم القيام به من أجل زيادة الحافز ليصل إلي نسبة ١٠٠% من الأجر الأساسي، مطالباً بالإفراج عن زميله بشكل سريع وعاجل. وأكد سعيد أن العمال قاموا بالاعتصام بعد أن رفضت إدارة الشركة زيادة الحوافز لهم رغم أن الشركة حققت أرباحا بلغت ١١ مليونا و ٥٥١ ألف جنيه خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر الماضية. وأضاف أن العمال المعتصمين يطالبون بصرف كيلو لبن أو قيمته يوميا نظرا لما يتعرضون إليه من أضرار صحية نتيجة عملهم في طحن الدقيق. وأشار إلي ضرورة ربط الأسعار بالأجور، مؤكدا علي أن قرار النقل صدر له ولمجدي البنداري عقب علم الإدارة عزم العمال تنظيم اعتصام للمطالبة بحقوقهم[35].

كما طالب العمال بربط بدل طبيعة العمل بالأجر الأساسي، كما طالب المعتصمين بضرورة إلغاء قرار نقل العاملين ناجي رشاد ومجدي البنداري[36].

في حين اتهم سعد شكري رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمطاحن جنوب القاهرة مجدي البنداري وأشرف سعيد بتحريض العمال علي الاعتصام، بسبب صدور قرارات نقل لهما. وأكد أن أجهزة الأمن الموجودة بالشركة يقتصر دورها فقط علي حفظ الأمن ومتابعة الأوضاع بالشركة.

وقال شكري: إن اللجنة النقابية تطالب بحقوق العمال، وهناك مفاوضات دائمة تتم من أجل زيادة الحوافز للعاملين، و أن الاعتصام المحدود لبعض العاملين تم نتيجة تحريض العمال للمطالبة بأمور يتم التفاوض بشأنها حاليا. وأكد أن قرارات نقل العاملين تتم لصالح العمل، مشيرا إلي أن طالبهم بمنح اللجنة النقابية الفرصة لإلغاء قرار النقل، إلا أنهم رفضوا وأعلنوا إصرارهم علي الاعتصام. وأضاف: من غير المعقول والمقبول أن يعتصم كل من يختلف مع

---

[35] - المصري اليوم،14/11/2007، اعتصام عمال «مطاحن جنوب القاهرة» لـ«زيادة الحوافز والأرباح» واللجنة النقابية تتهم المعتصمين بـ«شخصنة» المطالب

[36] - الدستور، 15/11/2007، موظفوا "مطاحن جنوب الجيزة" هددوا بمعاودة الاعتصام السبت القادم

الإدارة أو توقع عليه عقوبة، مؤكدا أن ما يقوم به العاملون حاليا قد يدفع الحكومة ويجعل لها حقا في أن تقوم بخصخصة الشركات.

في حين أكد النحاس عطيتو نائب رئيس النقابة العامة، أن التنظيم النقابي بريء من هذا الاعتصام خاصة أنه لا يستند لمطالب حقيقية، كما أنه قائم لأغراض شخصية. وقال: إن جميع مطالب العاملين يتم دراستها والتفاوض مع المسئولين من أجل زيادة أجورهم[37].

21- عمال شركة كابري:

تنظر الدائرة »55« مدني بمحكمة شمال القاهرة الخميس، دعوي بطلان بيع شركة مصر للأغذية »كابري« المرفوعة من العمال ضد بيع الشركة الذي تم بالمزاد العلني في يونيه الماضي.. أكد مجد الدين قاسم رئيس اللجنة النقابية للشركة أن إجراءات إغلاق الشركة باطلة لرفض وزارة القوي العاملة طلب الإغلاق. وان الإدارة خالفت القانون بإغلاق الشركة وتصفيتها وبيعها بالمزاد العلني ومخالفة القوي العاملة مما دفع العاملين إلي اللجوء للقضاء لإيقاف البيع ودعوي أخري ببطلان عقد البيع.

وأشار قاسم إلي أن البيع تم رغم وجود نزاع قانوني قائم حتي الآن وهي حقوق مستحقة للعمال تقدر بحوالي عشرة ملايين جنيه ولم تتطرق لها شروط البيع وإجراءاته، مشيراً إلي بطلان إجراءات المزاد العلني بنظام المظاريف المغلقة وقال أن مجدالدين أن الشركة بيعت للشركة الدولية للاستثمارات العقارية والتعمير واكتشف أنها شركة وهمية، لا وجود لها في التأمينات الاجتماعية ولا يوجد لها سجل تجاري أو بطاقة ضريبية وهو ما يعد إهدارا للمال العام.

وأشار إلي أن الشركة قيمتها الحقيقية لا تقل عن »300« مليون جنيها إلا أنها بيعت بحوالي »95« مليون جنيه حيث بيع المتر بمبلغ »1245« جنيه بينما لا يقل سعر المتر بالسوق العقاري بتلك المنطقة بمدينة نصر عن خمسة آلاف جنيه[38].

أكد قاسم أن بنك مصر قام ببيع شركتهم بالمخالفة للقانون حتي يتهرب من منح ــ عمال الشركة البالغ عددهم نحو ٩٦ عاملاً ــ مستحقاتهم المالية المقدرة بنحو ٤ ملايين جنيه.

---

[37] - المصري اليوم،14/11/2007، اعتصام عمال «مطاحن جنوب القاهرة» لـ«زيادة الحوافز والأرباح» واللجنة النقابية تتهم المعتصمين بـ«شخصنه» المطالب

[38] - الوفد، 18/11/2007، الخميس.. قضية العمال ضد بيع (كابري) للأغذية
رئيس اللجنة النقابية للشركة: البيع تم لشركة وهمية والمزاد باطل

وأكد أن محكمة شمال القاهرة ستنظر الخميس 15/11/2007، الدعوي المقامة من العاملين ضد بنك مصر لإبطال إجراءات بيع الشركة، وما ترتب من آثار علي الجمعية العمومية، التي أقرت بيع الشركة.

وأشار قاسم إلي أن العمال قاموا بإرسال مذكرات عاجلة للدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، من أجل التحقيق في مخالفات إهدار المال العام الذي قامت به إدارة البنك أثناء بيع أرض الشركة وامتناعها عن تنفيذ أحكام القضاء، بشأن صرف مستحقات العاملين عن العلاوات والأرباح المستحقة لهم منذ عام ١٩٩٧.[39]

•القطاع التجاري

22- العاملين بعمر أفندي:

فجرت ميزانية عمر أفندي التي تم اعتمادهامؤخرًا أزمة جديدة بين الشركة القابضة للتجارة والمسئولين في عمر أفندي. يعقد خلال ساعات اجتماع موسع بين مسئولي الشركتين لمحاولة احتواء الأزمة التي سببتها الميزانية، والتي كشفت ارتفاع خسائر الشركة إلي 379 مليون جنيه، وقد ذكرت جريدة الوفد أن حصة المال العام في الشركة أصبحت مهددة بسبب الميزانية، وأن الخسائر التي تتجاوز حصة المال العام لابد من تغطيتها، وفي حالة عدم استطاعة الشركة القابضة سداد نسبتها من الخسائر، يمكن أن يتم استخدام حصتها في عمر أفندي البالغة 10% لسداد الخسائر. وهناك أقوال أن إعداد الميزانية بهذه الصورة مع تضخيم الخسائر وتخفيض قيمة المخزون والديون المستحقة، يكشف أن هناك نوايا خفية لدي ملاك عمر أفندي بالتصرف بالبيع في بعض الفروع لسداد العجز المالي أو التهرب من سداد ضرائب للدولة بسبب استمرار الخسائر وترحيلها.وأخيرًا احتمالات العمل علي تصفية الشركة بعد أن تجاوزت الخسائر رأس المال بنسبة بلغت 2229%، علي جانب آخر تواجه شركة عمر أفندي أزمة بسبب عرقلة قرض مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 40 مليون دولار، بعد تدخل جهات رقابية رفضت السماح بهذا القرض وبيع نسبة 5% من عمر أفندي لجهات خارجية. وتوقعت المصادر إعادة فتح ملف الصفقة من جديد، بعد مخالفات جميل القنبيط للعقد، وبعد أزمة الميزانية الجديدة.[40]

---

[39] - المصري اليوم،14/11/2007، عمال كابري: بنك مصر باع شركتنا بأقل من قيمتها لشركة وهمية للتهرب من حقوقنا

[40] - الوفد، 7/11/2007، أزمة بين القابضة للتجارة والقنبيط
ارتفاع الخسائر إلي 379 مليون جنيه يهدد بتصفية عمر أفندي

وقد شهدت أزمة ميزانية شركة عمر أفندي تطورات جديدة. تلقي جميل القنبيط مالك عمر أفندي، خطابا رسميا من الشركة القابضة للتجارة برفض الميزانية التي ناقشتها الجمعية العامة للشركة في غياب تمثيل المال العام. وطلبت القابضة للتجارة إعادة الميزانية. بما يتناسب مع عقد البيع وطلبت القابضة عدم إدراج تكلفة المعاش المبكر والضرائب فيها، باعتبارهما يدخلان ضمن سعر الصفقة. كما طلبت القابضة حضور ممثل المال العام اجتماعات الجمعية العامة لعمر أفندي، وحضور ممثل القابضة للتجارة لمناقشة الميزانية. وكانت الميزانية التي رفضتها القابضة قد أظهرت ارتفاع خسائر عمر أفندي إلي 379 مليون جنيه، مما يهدد حصة المال العام في الشركة ويهدد استمرار الشركة.

علي جانب آخر عقد يوم 11/11/2007، هادي فهمي رئيس القابضة للتجارة وجميل القنبيط صاحب عمر أفندي اجتماعا بحضور جمال صلاح الدين عضو مجلس إدارة الشركة القابضة، والدكتور رشاد عبده، لمحاولة احتواء أزمة الميزانية وأعقب هذا الاجتماع، استدعاء هادي فهمي إلي وزارة الاستثمار[41]

فجر عقد بيع عمر أفندي، عن اشتراك عائلة جميل القنبيط في شراء الشركة وليس هو أو شركة »أنوال« فقط. وأكد العقد أن لكل فرد من أفرد الأسرة الأهلية الكاملة للدخول طرفا في هذا العقد، كما كشف عقد البيع عن مفاجأة أخري حيث أكد كذب ادعاءات الشركة القابضة للتجارة بحظر التصرف في فرعي سعد زغلول وعبد العزيز باعتبارهما من الآثار.

كشف العقد حق المشتري في التصرف بالبيع في الفرعين إذا دعت الضرورة لذلك وأن يكون من حق القابضة للتجارة شراؤهما في هذه الحالة، وأكد العقد أن المشتري يرغب في الاحتفاظ بنسبة 7.70% من أفرع الشركة لاستمرار النشاط. كما نص العقد صراحة علي عدم خروج أكثر من 600 عامل من الشركة علي المعاش المبكر خلال ثلاث سنوات بخلاف خروج 1200 عامل تقدموا بطلبات قبل بيع الشركة وهو ما تمت مخالفته. علي جانب آخر سادت حالة من التوتر بين الشركة القابضة للتجارة وإدارة عمر أفندي بسبب مخالفة العقد في أمر العمال وعدم الالتزام بخطط التطوير التي تم الاتفاق عليها، وكذلك تحقيق الشركة 379 مليون جنيه خسائر، تتحمل منها الشركة القابضة للتجارة 10% بواقع 30 مليونا و 79 ألف جنيه، بسبب احتفاظها بنسبة 10% من أسهم الشركة مما يعني التزامها بتحمل 10% من الضرائب والتطوير والخسائر والأرباح.. إن وجدت[42].

---

[41] - الوفد، 12/11/2007، (القنبيط) أضاف الضرائب وتعويضات المعاش المبكر للتكاليف القابضة للتجارة ترفض ميزانية (عمر أفندي)

[42] - الوفد، 6/11/2007، الوفد تنفرد بنشر بنود عقد بيع عمر أفندي
القنبيط وعائلته اشتروا الشركة وحصلوا علي حق بيع الفروع الأثرية

نفي جميل القنبيط رئيس مجلس ادارة شركة عمر افندي عدم التزامه ببنود العقد الذي وقعه مع الشركة القابضة للتجارة. وأكد ان العقد نص علي خروج 1200 عامل علي المعاش المبكر الاختياري إلا ان الشركة حريصة كل الحرص علي بقاء العمال في اماكنهم دون الاستغناء عن احد. وأكد ان النقابة العامة للعاملين بالتجارة مارست ضغوطا لخروج العمال للمعاش المبكر وتم الانصياع لها ويتم في الوقت الحالي صرف مستحقات هؤلاء الموظفين والعمال الذين خرجوا في الدفعة الثانية، ويتم الانتهاء من تسليم آخر شيك نهاية نوفمبر الجاري. ونفي جميل القنبيط وجود أي خلافات بين إدارة شركة عمر أفندي والشركة القابضة للتجارة مؤكدا التزام شركته ببنود العقد الذي وقعته.. وأكد أن بنود العقد نصت علي أن تطوير الفروع يستغرق 6 سنوات إلا أن الشركة أعلنت أنها ستنتهي من التطوير في مارس المقبل أي خلال عام واحد من استلامها الشركة.[43]

•قطاع التعليم:

23- أساتذة جامعة القاهرة:

نظم يوم 5/11/2007، أساتذة جامعة القاهرة وقفة احتجاجية صامتة أمام إدارة الجامعة لمدة ساعة. دعا نادي أعضاء هيئة التدريس الأساتذة للاحتجاج علي عدم تنفيذ الحكومة لوعودها علي مدار 10 سنوات بإنهاء مشاكل أساتذة الجامعات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية. أكد النادي أن إصلاح أحوال الجامعات المصرية يتطلب وضع جدول مرتبات يراعي المكانة الأدبية والاجتماعية لهيئة التدريس ومعاونيهم، وإعادة حقوق الأساتذة فوق السبعين اعترافاً بفضلهم وعطائهم للجامعة بعد إهدارها.

كما طالب بيان النادي بإعادة بناء شخصية الطالب المصري بناء عصريا يضمن الحرية الجامعية التي كفلها الدستور، ودعا النادي إلي رفع ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي وعودة استقلال الجامعات إداريا وماليًا وإطلاق الحرية الأكاديمية وإدارتها بديمقراطية ووقف التدخل الأمني في شئونها[44]

وإطلاق حرية الطلاب في إدارة شئونهم بأنفسهم، ووقف أعمال التحقيق التعسفي وإحالة الطلاب إلي مجالس تأديب بسبب انتماءاتهم السياسية أو الحزبية. رفع المحتجون لافتات تندد بتدهور مستوي التعليم وتدني المرتبات وعدم تناسبها مع الغلاء الفاحش، وتجاهل الحكومة لوعودها علي مدار 10 سنوات. كما ندد المحتجون بعرض أبنية جامعة الإسكندرية للبيع.

الإدارة الجديدة سرحت العمال وتطالب القابضة للتجارة بسداد 30 مليون جنيه

[43] - الوفد، 12/11/2007، .. ورئيس الشركة يؤكد:
نقابة التجارة مارست ضغوطا لخروج العمال للمعاش المبكر

[44] - الوفد، **5/11/2007**، اليوم.. وقفة صامتة لأساتذة جامعة القاهرة
احتجاجاً علي الأوضاع المالية والمهنية وتجاهل الحكومة

وأعلنت أندية التدريس بالجامعات المصرية تضامنها وتأييدها للوقفة الاحتجاجية التي نظمها أساتذة جامعة القاهرة[45].

من ناحية أخري دعا نادي هيئة تدريس جامعة الأزهر إلي وقفة مماثلة يوم 20 نوفمبر الجاري بمقر النادي بمدينة نصر[46]

أكد الدكتور حسين توفيق عويضة رئيس المكتب الدائم لأندية أعضاء هيئة التدريس ورئيس نادي جامعة الأزهر أن أساتذة الجامعات لجأوا إلي الوقفات لتوصيل رسائلهم إلي المسئولين، خاصة رئيس الجمهورية، بعد أن سدت جميع الأبواب أمامهم للحصول علي حقوقهم، خاصة أبواب وزير التعليم العالي الذي لا يهتم بقضايا الجامعات ومشاكل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم. وأكد الدكتور حسين عويضة أن الأمر جد خطير داخل الجامعات لتردي أوضاع أعضاء هيئة التدريس بصورة لم تحدث طوال التاريخ[47].

وأكد أن نادي الأزهر سينظم وقفة مماثلة يوم 21 نوفمبر الجاري. كما ستتم دعوة المؤتمر العام لأندية التدريس لاجتماع طارئ عقب الوقفة بأسبوع لبحث مدي استجابة المسئولين لمطالبهم. وأكد أن كل الخيارات مطروحة علي الاجتماع حتي الامتناع عن العمل ودخول قاعات الدرس.

كما وجه رئيس المؤتمر العام لنوادي أعضاء هيئة التدريس برقية إلي الرئيس حسني مبارك، أكد احتشاد أعضاء هيئة التدريس يتقدمهم الأساتذة الكبار الذين تجاوزوا سن السبعين، للتعبير عن تردي أوضاعهم الأدبية والمالية، لرفع الظلم الذي وقع عليهم بسبب قانون ذبح الأساتذة الكبار الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الوطن والمعروف بالقانون 82 لسنة 2000م.

وأكدت البرقية اضطرار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلي التنادي إلي هذه الوقفة، وأنهم ما كانوا يودون أن تدفعهم المعاناة إلي اعتمادها أسلوبا للتعبير بسبب امتناع الجهات التنفيذية المعنية ممثلة في وزارة التعليم العالي عن الاستجابة إلي مطالبهم، وبسبب تغاضي المسئولين فيها عن الالتفات عن حقوق تأخر الإقرار بها لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

وأضافت أنه لما كان أعضاء هيئة التدريس حريصين علي الاستمرار في الحفاظ علي مكانتهم وأقدارهم وتقاليدهم، مع الالتزام بقيم التعامل المتحضر حتي وهم يطالبون بحقوقهم المضيعة.

وطالبت البرقية بضرورة تفعيل البند »أ« من المادة 195 مكرر من القانون رقم 82 لسنة 2000م، والبند »1« من المادة الأولي من قرار رئيس الجمهورية رقم 48 لسنة 2001م، وذلك بأن تخصص الدولة سنويا مبلغا يعادل أجر 50 يوما مكافأة امتحانات لجميع أعضاء

---

[45] - الوفد، 6/11/2007، مظاهرة أساتذة جامعة القاهرة تطالب بالحرية

[46] - الوفد، **5/11/2007**، اليوم.. وقفة صامتة لأساتذة جامعة القاهرة احتجاجاً علي الأوضاع المالية والمهنية وتجاهل الحكومة

[47] - الوفد، 6/11/2007، مظاهرة أساتذة جامعة القاهرة تطالب بالحرية

هيئة التدريس ومعاونيهم، توجه بقرار سيادي لدعم موارد صندوقي تمويل وكفالة الخدمات الصحية و الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس السابقين الذين بلغوا سن السبعين وأسرهم في الجامعات التابعة لمجلس الأعلي للجامعات و في جامعة الأزهر، علي التوالي. وكذلك تفعيل المجلس الأعلي للجامعات للمادة 285 مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وذلك بالموافقة علي » تعديل نسب صرف ا لحوافز ا لمادية المقررة لأعضاء ه يئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين لتصبح 6% من المرتب الأساسي بدلا من 3% المعمول بها حاليا«. وإضافة مادة جديدة، بقرار إلي اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تقضي بمد خدمة ا لأساتذة فوق سن السبعين لـلحاجة إلي تخصصاتهم و لمواجهة الأعداد ا لمتزايدة من الطلاب علي أن يعاملوا معاملة الأساتذة المتفرغين[48].

24- العاملين بجامعة الإسكندرية:

امتنعت جامعة ا لإسكندرية عن صرف بدل العدوى لموظفي المعامل حيث ضربت عرض الحائط بقرار رئيس الجمهورية وبأحكام القضاء الإداري. اضطر الموظفون إلي رفع دعاوي قضائية بمجلس الدولة وقضت محكمة القضاء الإداري »الدائرة الثانية« بأحقية العاملين في وظيفة فني معامل في صرف بدل العدوى وألزمت الجامعة بالمصروفات.

قالت المحكمة في حيثيات حكمها إن رئيس الجمهورية أصدر قرارا بمنح جميع المخاطبين بأحكام قانون نظام العاملين بالدولة بدل و مخاطر الوظيفة، كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتحديد فئات صرف البدل المذكور.

كما اصدر و زير الصحة قرارا بتحديد الوظائف المستحقة ورفع هذا البدل إلي 360 جنيها شهريا وبحد أقصي 40% من بداية الأجر المقرر للوظيفة.

وأضافت المحكمة أن امتناع جامعة الإسكندرية عن منح بدل العدوى للموظفين العاملين بها طبقا للفئات الواردة ووفقا لقرار رئيس الجمهورية يعد مخالفا للدستور والقانون[49].

25- موظفي جامعة عين شمس:

عبر عدد كبير من موظفي جامعة عين شمس عن سخطهم وغضبهم من ممارسات أحمد زكي بدر التعسفية التي يمارسها ضدهم وتتمثل في العقل التعسفي و العمل بنظام المناوبات وعدم التصديق علي عقود المعينين وتجاوز ساعات العمل الرسمية ليستمر مسلسل الأزمات بجامعة عين شمس والتي فجرتها أعمال البلطجة التي شهدتها الجامعة أثناء الوقفة الاحتجاجية لطلاب

---

[48] - الوفد، 6/11/2007، مظاهرة أساتذة جامعة القاهرة تطالب بالحرية

[49] - الوفد، 12/11/2007، جامعة الإسكندرية رفضت تنفيذ أحكام القضاء الإداري بأحقية موظفي المعامل في صرف بدل عدوي

الإخوان قبل ثلاثة أسابيع احتجاجاً علي التزوير و الشطب ا للذين شابا انتخابات الاتحاد الطلابي. قالت احدي الموظفات إن الدكتور أحمد زكي بدر، يقوم بإصدار قرارات النقل بشكل تعسفي ومفاجئ بدون أي إجراء رسمي من ناحية وبدون مراعاة لأعمار الموظفين خاصة البالغين، حيث يقوم بجولة ميدانية فجائية لجميع الموظفين ويقوم بإصدار القرار شفوياً ويتم تنفيذه.في حين أكد موظف آخر أن «بدر» استحدث في الجامعة نظاماً لم يكن معمولاً به من قبل وهو نظام العمل بالمناوبات، ويسري هذا الإجراء علي الموظفين و العاملين و حتي من يعملون بمهنة «الجناينى» حيث يوجد بالجامعة من يعمل حتي المساء، حيث قام «بدر» بتغيير نظام العمل بالجامعة ككل وجعل ساعات العمل لمن يعملون بالأقسام ذات الطابع الأدنى من الساعة 11 صباحاً وحتي 4 عصراً، ومن يعملون بالأقسام ذات الطابع العملي من الساعة 8 صباحاً وحتي 8 مساء وبالأمر ا لمباشر دون قرار رسمي ودون حـ تي مراعاة ظروف الموظفين بالجامعة. وقالت موظفة أخري إنها تعمل بنظام العمالة المؤقتة منذ ست سنوات ولم يتم حتي الآن التصديق علي عقدها الرسمي هي وغيرها من موظفات وموظفين مثلها دون أي أسباب وعندما يقومون بمطالبته بالنظر والبت في أمر هؤلاء الموظفين لايفيدهم بإجابة. موظفة أخري أكدت أن «بدر» يتبع سياسة الخصم بأسلوب يفتقد إلي الحس الإداري من الأساس، حيث يقوم بالخصم «علي هواه» حتي أن من يتأخر عن عمله ربع الساعة، يقوم بالخصم الفوري من ا لمرتب بواقع 300 جنيه من ا لموظف الواحد. من ناحية أخري وصف الدكتور «عبد الجليل مصطفي عضو حركة 9 مارس واستاذ الطب بقصر العيني ما أدلي به موظفو الجامعة بأنه أمر غريب بأن ينضم الموظفون إلي جانب أساتذة الجامعة لـ لتعبير عما يعانونه من إدارة بدر. ووصف الدكتور عبد الجليل شكاوي الموظفين بأنها تعبر عن دكتاتورية «بدر» تجاه الجميع معرباً عن رضاه عن انضمام هؤلاء الموظفين وتضامنهم مع أساتذة الجامعة الذين يعانون من الظلم والتعسف[50]

26- المعلمين بالمنوفية:

في المنوفية، هدد نحو ١٠٠٠ معلم بمختلف مدارس المرحلة الثانوية، بالإضراب عن العمل، وعدم قبولهم انتدابات امتحانات الثانوية العامة العام الجاري، احتجاجاً علي عـ دم صرف مستحقاتهم الماليـة، الخاصة بأعمال امتحانات ا لثانوية ا لعامـة للدورين الأول و الثاني للعام

[50] - البديل، 13/11/2007، أزمة جديدة بين أحمد زكي بدر وموظفي جامعة عين شمس

الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فضلاً عن خصم مديرية التربية والتعليم بدل السفر والانتقال الخاص بهم[51].

كما قرر نحو ١٠٠ مدرس في شبين الكوم بالمنوفية اللجوء إلي النقابة العامة للمعلمين بالقاهرة، بعد رفض النقابة الفرعية بالمنوفية النظر في شكواهم من وقف قيدهم منذ ٣ سنوات، إضافة إلي وقف صرف الإعانات الصحية والقروض الميسرة لهم.

كان المدرسون قد نظموا مظاهرة يوم 5/11/2007، أمام مقر نقابة المعلمين في شبين الكوم، للمطالبة بقيدهم في النقابة، بينما رفض المسئولون بالنقابة مطالبهم، فقرروا اللجوء إلي النقابة العامة.

قال محمد علاء الدين عبد الباقي، مدرس كمبيوتر في مدرسة منشأة الشريكين الابتدائية، إن نقابة المعلمين في المنوفية رفضت تجديد الكارنيه الخاص به، وأبلغه مسئولون بأن الكارنيهات الجديدة موقوفة منذ ٣ سنوات. وأضاف ناصر حامد عطية، مدرس في مدرسة خالد بن الوليد بشبين الكوم، أنه لم يستفد من أي قروض من نقابة المعلمين، وكذلك مستشفي المعلمين، متهما بعض أعضاء مجلس النقابة بمنح هذه القروض لأقربائهم والمقربين منهم.
ومن جانبه أوضح عبد الغني راجح، نقيب المعلمين في المنوفية، أنه صدرت تعليمات من النقابة العامة في القاهرة بوقف القيد وعدم استخراج كارنيهات جديدة للمعلمين منذ ٣ سنوات، استعداداً لاستخراج كارنيهات تحمل الرقم القومي، وبرر وقف منح القروض بأن النيابة العامة بشبين الكوم تجري تحقيقات حول بعض المخالفات المالية بالنقابة[52]

27- مدرسي مدرسة جمال عبد الناصر:

اعتصم يوم 7/11/2007 ، المدرسون في مدرسة جمال عبد الناصر القومية بمصر الجديدة احتجاجاً علي اعتداء ناظر المدرسة علي مدرس اللغة الانجليزية أثناء التوقيع بالحضور..
تحرر محضر بالواقعة وتولت النيابة التحقيق.
تلقي مأمور قسم النزهة إخطارا من النجدة باعتصام مدرسي المدرسة بعد معركة نشبت بين ناظر المدرسة ومدرس وانتقل علي الفور رئيس مباحث النزهة للمدرسة وتبين قيام مرزوق نصر ناظر المدرسة بمنع محمد السعيد مدرس اللغة الانجليزية من التوقيع في دفتر الحضور وطالبه بتنفيذ قرار نقله فنشبت بينهما مشادة كلامية انتهت بضرب المدرس وإحداث إصابات

[51] - المصري اليوم، 5/11/2007، رابطة عمال «المحلة» توزع منشورات ضد رئيس النقابة الجديد.. وألف مدرس يهددون بالإضراب في المنوفية
[52] - المصري اليوم، 7/11/2007، مدرسون في المنوفية يلجأون للنقابة لعامة احتجاجاً علي وقف قيدهم

به. رفض المدرسون الصعود إلي الفصول الدراسية احتجاجاً علي ضرب زميلهم وتم استدعاء كل من عزت خير الله ومحمد السعيد وأحمد لطفي لقسم شرطة النزهة وتحرر محضر بالواقعة وتم حجزهم بالقسم لحين انتهاء الاعتصام.. وتولت النيابة التحقيق[53].

28- المعلمين ببور سعيد:

وفي بورسعيد، نجحت جهود علي الألفي، نقيب المعلمين وعضو مجلس الشورى ببورسعيد، في احتواء أزمة مدرسي الرياضيات السبعة، الذين تم نقلهم من مدرسة القناة الإعدادية بنين بعد اعتصام استمر يومين، وذلك بعد الاتفاق المبرم مع المعتصمين ونقيب المعلمين لحل مشكلتهم، ضمن ٣ حلول تم طرحها، وتم الاتفاق عليها بين وكيل الوزارة مختار عزوز وموجهة الرياضيات، وتم تنفيذ النشرة الصادرة في ١٦ أكتوبر الماضي.[54]

29- المعلمين بلبيس:

بالرغم من تطبيق الكادر الخاص للمعلمين، إلا أن نيران الغضب ما زالت مشتعلة في صدور العاملين بالتربية والتعليم بسبب حرمانهم من هذا الكادر وفوائده المالية. يقول أحمد عبد العزيز عثمان مدير التنسيق بإدارة بلبيس التعليمية: لقد حرمونا من كادر المعلمين بدون وجه حق فقد قضيت معظم خدمتي الوظيفية في المدارس وعملي بالإدارة التعليمية بالغ الأهمية وفي صلب العملية التعليمية وعملي بالإدارة جاء نتيجة ترقيتي إلي وظيفة فنية مناظرة لمدير وناظر المدرسة ومناظرة أيضا لوظائف التوجيه الفني فلماذا التفرقة في صرف الكادر؟ ألم نكن كلنا في مركب واحد ومكملين لبعض من اجل نجاح العملية التعليمية فلماذا الحرمان من الكادر؟ فهذا يجعلنا نشعر بالظلم.

تؤكد سعدية سيد أحمد إبراهيم مدير إدارة الأنشطة بإدارة بلبيس التعليمية إننا في الإدارة التعليمية نتحمل أعباء كثيرة تفوق أعباء المدرسين في المدارس فنحن ركن أساسي من أركان العملية التعليمية وهو ركن القيادة، كما أننا حلقة الوصل بين الإدارة والمدارس للإشراف علي تنفيذ تعليمات الوزارة ومتابعتها وحل المشاكل التي تواجه المدارس و مع ذلك الوزارة تجاهلتنا في الكادر ولا ندري الأسباب التي أدت إلي استبعادنا.

ويتساءل محمود جودة بطحيش، مدير العلاقات العامة بالإدارة: هل من المعقول أن يحصل وكيل المدرسة و الناظر والمدير علي الكادر »بدل المعلم« وعملهم إداري داخل المدرسة،

---

[53] - الوفد، **8/11/2007**، اعتصام في مدرسة بسبب تعدي الناظر علي مدرس

[54] - المصري اليوم، 1/11/2007، تهديدات بالإضراب والاعتصام في المحلة والشرقية والعاشر

ونحرم نحن منه بعد أن قضينا أكثر من نصف عمرنا نمارس التدريس فهل يكون جزاء الترقي وشغل المناصب القيادية هو الحرمان من الكادر فكيف نؤدي عملنا بعد ذلك وقد طوقنا الظلم من كل جانب؟ ألم نكن نحن أبناء مهنة واحدة وتحت مظلة التربية والتعليم؟

ويري محمد محمد عرابي، رئيس قسم التعليم الإعدادي أن قواعد الصرف فيها مخالفة واضحة لقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 1997 في شأن التقسيمات الوظيفية في الدرجة المالية لوظائف التعليم والإشراف والتوجيه الفني بديوان عام وزارة التعليم والمديريات التعليمية بالمحافظات والمنشور في الوقائع المصرية و الصادر في 21 يونيه سنة 1997 وتطبيقه في 21 سبتمبر 1997 فهناك إصرار غير مبرر ولا يعتمد علي أي سند قانوني أو منطقي من وزارة التربية والتعليم وبعض الأجهزة الأخري علي حرماننا من الكادر الخاص بالمعلمين.

ويتطرق رمضان أحمد السيد، مدير إدارة التعليم الثانوي والإعدادي مؤكدا أن هناك مخالفة واضحة للقرار الوزاري رقم 28 الصادر في 29 يناير لسنة 2004 والذي يساوي في المادة الأولي منه بين وظائف التعليم المختلفة حيث ينص في المادة الأولي منه علي الآتي: يكون شغل وظائف » التوجيه« ثم »الإشراف والإدارة« ثم »الإدارة المدرسية« بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة وفقا لأحكام كل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1978 ولائحته التنفيذية وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم 1 ويتساءل: فكيف يتم الصرف إذن لوظائف التوجيه والإدارة المدرسية ولا يتم الصرف للإشراف والإدارة كما جاء نص المادة الأولي من القانون؟

أما عبد الحليم أحمد عبد الحليم، مدير مرحلة فيقول: أن ما حدث من تطبيق القانون بهذه الصورة سوف ينتج خللا رهيبا نتيجة لهذا التفسير الظالم للقانون رقم 155 لسنة 2007 والذي استثني أهم فئة في المنظومة التعليمية المتكاملة الحلقات وهي فئة »الإشراف والإدارة« والتي تضم مدير الإدارة التعليمية ووكيل الإدارة ومديري المراحل ورؤساء الأقسام ووكلاء الأقسام والذين هم في الأساس معلمون ونقابيون وليس ذنبهم أنهم تم اختيارهم نتيجة لكفاءتهم للإشراف علي حسن أداء العملية التعليمية.

ويوضح فتحي سالم، مدير التعليم الإعدادي أن بداية الخلل بدأ من كل من يشغل وظائف بالإدارات التعليمية المختلفة وأساسا منتدبون من الإدارة المدرسية بالتقدم بطلبات لإلغاء الندب والعودة إلي مدارسهم المنتدبين منها حتي يحصلوا علي »بدل المعلم« الذي حرموا منه نتيجة لندبهم بناء علي التفسير الظالم للقرار رقم 155 لسنة 2007 والذين يشغلون وظائف بالإدارة التعليمية بصفة أساسية وليس ندبا مثل وظائف »مدير مرحلة ــ رئيس قسم ــ وكيل قسم« تقدموا بطلبات تغيير مسمي وظيفي من وظائفهم بالإدارة التعليمية للوظيفة المعادلة لها بالإدارة

المدرسية.

يقول فؤاد عبد ا لعال، مدير ا لتعليم الثانوي: أن ا لذين رقوا هذا العام إلي وظائف بالإدارة التعليمية لن ينفذوا قرار الترقية حتي لا يحرموا من بدل المعلم وهذا أمر خطير يهدد العملية التعليمية بـ الفشل خلال الأعوام القليلة القادمة، ف في السنوات ا لقادمة لن يتقدم لـ شغل هذه الوظائف أحد وبالتالي ستموت هذه الوظائف، فهل يرضي المسئولون بالدولة هذا الخلل الذي حدث وسيحدث في إدارات التعليم المنوطة بالإشراف عن حسن سير العملية التعليمية نتيجة لهذا التفسير الخاطئ للقانون 155 لسنة 2007.

ويري محمود زكي العفيفي أن هناك ظلماً واضحاً من قبل المسئولين بوزارة التربية والتعليم في تطبيق القانون حيث تم حرمان الإداريين بالمدارس أيضا من الكادر الخاص ونحن نعمل في مجال واحد ومركب واحد ولا يجوز التفرقة حيث أن هناك دوراً نقوم به علي أكمل وجه لا يقل أهمية عن دور المدرس بالمدرسة و نحن نتحمل أعباء كثيرة ولابد من إعادة النظر مرة أخري في القانون وتطبيقه لأن برنامج رئيس الجمهور ية كان يشمل جميع العاملين بالتربية والتعليم سواء مدرسين أو إداريين أو مشرفي نشاط أو أمناء معامل ولا يجوز التطبيق علي فئة دون الأخري[55].

•الموظفين

30- موظفي الضرائب العقارية:

سبق وقام المرصد بتقرير مفصل عن اعتصام العاملين بالضرائب العقارية في يومه الأول يوم 13/11/2007، و سوف نستكمل التطورات التالي ة، وافق يوم 15/11/2007 ، موظفو الضرائب ا لعقارية علي ا قتراح سيد قاسم نائب ر ئيس ا لنقابة ا لعام ة للعاملين بالبنوك والضرائب علي فض اعتصامهم أمام مبني اتحاد العمال بالقاهرة واستمر في المحافظات بعد أن قدم إ ليهم مقترحات بزيادة رواتبهم لحين م ناقشة قانون الضرائب العقارية الجديد أمام مجلس الشعب. أكد قاسم لـ لمعتصمين أن هناك لقاءات سيعقدها مع رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير التنمية المحلية يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق 22-23/11/2007، لتطبيق زيادات في الأجور.

وقال ق اسم ا نه ي نتظر أن يخرج بقرارات حاسمة وهامة لـ تحسين أجور موظفي الضرائب العقارية. وتعهد قاسم برفض الحلول المؤقتة بـ صرف أجر شـ هر أو شهرين نظير فض الاعتصام. وكان موظفو الضرائب العقارية قد رفضوا الاقتراحات التي تقدم بها حسين مجاور

[55] - الوفد، 18/11/**2007**، الكادر الخاص بالمعلمين يفجر بركان الغضب بمدارس وإدارة بلبيس التعليمية

رئيس اتحاد العمال واعتبروها مجرد مسكنات. كما فشلت جهود مجاور مع الحكومة في الحصول علي أي وعد بتحسين أجور موظفي الضرائب العقارية[56].
هذا وقد أعلن موظفي الضرائب العقارية استمرار إضرابهم عن التحصيل الذي بدأوه عقب إجازة عيد الفطر، وتعليق اعتصامهم في مبني الاتحاد لإعطاء فرصة للمفاوضات، وقد اتخذ هذا القرار بعد أن عقد المعتصمون لجتماعاً في مبني الاتحاد العام مكان اعتصامهم ناقشوا فيه ما قاموا به من خطوات، وما ينوون إتباعه حتي يتم تحقيق مطالبهم[57]

هدد الموظفون بمعاودة الاعتصام يوم ٣ ديسمبر المقبل في حال انتهاء المهلة التي تحددت لتنفيذ مطالبهم نهاية الشهر الجاري دون صدور قرار مالي بزيادة حوافزهم لتصل إلي نسبة متقاربة مع ما يحصل عليه زملاؤهم في المالية.

كما علق الموظفون، باستثناء الدقهلية أيضا، إضرابهم الكامل عن العمل، وأعلنوا بداية الدخول في «إضراب تباطئي» ــ أي سيذهب الموظف إلي محل عمله دون أن ينجز كل المطلوب منه ــ لحين انتهاء المفاوضات التي يجريها حسين مجاور، رئيس الاتحاد، مع الدكتور أحمد نظيف، رئيس الوزراء، والدكتور يوسف بطرس غالي، وزير المالية حول مطالبهم.

وقال كمال أبوعيطة، عضو اللجنة المنظمة للإضراب، إن الخسائر ستصل إلي أكثر من ١٧٠ مليون جنيه، وهو ما يفوق مطالب العمال، حيث إنهم يعملون حاليا في موسم تحصيل الضرائب علي الأراضي في الريف. وأضاف: « علي الحكومة أن تدفع تكلفة سياساتها الخاطئة، وإهدارها حقوق العمال»، مشيرا إلي أن مجاور سوف يعقد لقاءه مع رئيس الوزراء ووزير المالية لحل أزمة العاملين خلال أيام.

وأكد سيد منصور جاد، صراف من محافظة كفر الشيخ، أنه كان رافضاً لطلب فض الاعتصام في اتحاد العمال، مشيراً إلي وجود عوامل كثيرة هي التي جعلت العمال يفضون إضرابهم واعتصامهم، في مقدمتها عدم قدرتهم المادية علي الإنفاق علي الاعتصام، خاصة في ظل رفض النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات تمويل الإضراب، إلي جانب الإجراءات الأمنية التعسفية التي تمت من قبل قوات الأمن معهم طوال يومي الاعتصام، حيث كانت ترفض دخولهم وخروجهم لشراء مستلزمات غذائهم إلي جانب رفضها دخولهم دورات المياه بالاتحاد والتي اقتحمها العمال، إضافة لعدم قدرة الموظفين من محافظات الصعيد علي مواصلة الاعتصام. وأكدت كريمة جمعة، عضو اللجنة النقابية للعاملين بضرائب الجيزة، أن

[56] - الوفد، 16/11/2007، فض اعتصام موظفي الضرائب العقارية.. بعد وعود (قاسم)
[57] الدستور، 16/11/2007، موظفوا الضرائب العقارية يعلقون اعتصامهم حتي الاثنين القادم لإعطاء مهلة لتنفيذ مطالبهم

العمال قرروا فض الاعتصام الساعة الحادية عشرة مساء الثلاثاء الماضي، بعد أن وصل صوتهم إلي الرئيس مبارك عن طريق حسين مجاور، رئيس اتحاد العمال، وأشارت إلي أن مطالبة الرئيس للحكومة بإنهاء أزمة العاملين بالضرائب العقارية كان لها أثرها الطيب علي نفوس العاملين وشجعتهم علي الاستجابة لطلب رئيس الاتحاد بإنهاء الاعتصام والإضراب[58].

31- موظفي جهاز التعبئة والإحصاء بالإسماعيلية:

وفي الإسماعيلية، هدد نحو ٦٠٠ موظف مؤقت في جهاز التعبئة العامة والإحصاء بالاعتصام، احتجاجا علي صدور منشور في منتصف شهر أكتوبر الماضي، يؤكد الاستغناء عنهم تدريجيا منذ بداية الشهر الجاري، وحتي نهاية ديسمبر المقبل[59].

•فئات أخرى:

32- سائقي مطوبس:

تجمهر نحو 100 سائق أمام مجلس مدينة مطوبس احتجاجا علي طردهم من موقف السيارات ووضعهم فوق ترعة القضابة التي تم تغطيتها بالردم و القمامة التي تغطي سياراتهم. وطالب السائقين برفع الظلم الواقع عنهم من قبل مدير مشروع مواقف السيارات بمطوبس الذي يفرض الإتاوات علي موقفي معدية رشيد و الخليج وأن موقف السيارات الجديد يقولون إنه تم إنشاؤه لسيارات كفر الشيخ وفوه ودسوق والقاهرة وأصبحنا مهددين في الشارع وذهب السائقين إلي نائب رئيس المدينة لحل المشكلة دون جدوي فتجمهر سائقوا معدية رشيد وبرج مغيزل أمام سياراتهم.

يقول محمد عبد الحميد شلبي سائق ويحمل رخصة رقم 28789 وحدة مرور دسوق إن جمال شكر مدير مشروع مواقف مطوبس طردنا من المواقف لأنه ينتفع من سيارات بدون لوحات معدنية تعمل لحسابه الخاص وحرر لي محضراً بـــ 300 جنيه موقف عشوائي وتم إيقاف سيارتي «15310» أجرة كفر الشيخ و من يتعنت معه في المطالبة بالحقوق يطرده خارج الموقف عن طريق تشغيل سيارات رحلات الدقهلية والقليوبية والبحيرة دون خط سير مقابل راتب رشوة لنفسه ويسلط عمال الكارته بعمل إشغالات ومذكرات ضدنا لذا: أغيثونا من مدير المواقف وقد تقدمت بأكثر من شكوي ولكن دون جدوي ويقول إنه لا يستطيع أحد أن يفعل لي

[58] - المصري اليوم، 16/11/2007، موظفو الضرائب العقارية يعلقون اعتصامهم.. ويدخلون في «إضراب تباطئي»
[59] - المصري اليوم، 7/11/2007، عمال المحلة يحددون ٣ ديسمبر لتجديد الاعتصام.. في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم

شيئا ورقم المحاضر في مركز شرطة مطوبس بتاريخ 24 سبتمبر الماضي وعندما تقدمت ضده بهذه الشكوي أوقف سيارتي، ويقول سامح السيد السيد البرداعي من موقف قبلي الملاوح ورقم رخصة القيادة «30304» وحدة مرور دسوق إن مدير المشروع طرد جميع سيارات الأجرة. ويقول محمد أحمد الفحام سائق ويحمل رخصة قيادة وحدة مرور دسوق رقم 22022 إنه تم عمل مذكرة لي بمبلغ 660جنيهاً وأربعين قرشاً وتوجهت لشيخ الموقف وقال لي «أنا ماليش دعوة علماً بأني لا امتلك هذا المبلغ لأدفعه للمواقف فتوجهت للواء مدير المواقف بكفر الشيخ الذي قال لي ادفع وبعدين اشتكي حيث إنني لم أستطع تجديد التراخيص بسبب دفع هذا المبلغ علماً بأنني أعول أسرة كبيرة[60]

33- سائقي نجع حمادي:

أعرب عدد كبير من أعضاء نقابة النقل البري بنجع حمادي عن عدم رضاهم عن دور وأداء النقابة تجاههم مؤكدين أنهم لا يحصلون علي أي فائدة تذكر منها بالرغم من مواظبتهم علي تسديد رسوم الاشتراكات بها منذ انضمامهم إليها قبل سنوات طويلة.كما أعرب السائقين من أعضاء النقابة عن استيائهم الشديد بسبب ضياع ملفاتهم في دهاليز النقابة.يقول سيد بكري عجمي «سائق»: أقوم بدفع الاشتراكات بصفة دائمة منذ سنوات طويلة تصل إلي أكثر من عشرين عاما، وأحصل علي كارنيه اشتراك من النقابة ورغم ذلك لم أصرف أي حقوق أو مستحقات من النقابة سواء معاش أو سلفة أو علاج أو أي أمر يتعلق بالحقوق التي نسمع عنها في النقابة، لابد من وجود وقفة مع اللجنة النقابية من أجل الحصول علي حقوق المشتركين، فلابد أن يكون هناك علاج مجاني أو حتي نصف مجاني بالنسبة لعضو النقابة وكذلك معاش يصرف في حالة العجز أو المرض، أو تقديم مساعدات مالية لعضو النقابة عند حدوث أي مكروه بالنسبة للعضو المشترك، وهذا أمر طبيعي بالنسبة للنقابة فلماذا ندفع اشتراكات إذا، فنحن لو قمنا بتوفير هذه الاشتراكات خاصة مع الزيادات التي تأتي كل فترة علي الاشتراك لاستطعنا توفير مبلغ مالي كبير، ولا داعي للنقابة أصلا.يقول محمد كامل نور صاحب سيارة: أنا مشترك بالنقابة من مدة لا تقل عن عشرين عاما أو تزيد، وأقوم بدفع الاشتراكات بصفة مستمرة رغم الزيادات التي جاءت علي الاشتراكات في السنوات الأخيرة ظنا منا أننا سوف نستفيد من هذه النقابة في المستقبل سواء عن طريق المعاش أو حتي خدمة علاجية والأدهى من ذلك أني لم أجد الملف الخاص بي بالرغم من حصولي علي كارنيه اشتراك وقسايم تسديد الاشتراكات[61]

---

[60] - البديل، 3/11/2007، 100 سائق يتجمهرون بسبب طردهم من المواقف

[61] - البديل، 5/11/2007، ضياع ملفات سائقي الأجرة بنجع حمادي في دهاليز النقل البري

34- سائقي الإسماعيلية:

هدد 33 ألف سائق بالإسماعيلية وفايد بالبدء في اعتصام مفتوح والإضراب عن الطعام بسبب تجاهل إدارة النقابة لمشاكلهم، مؤكدين أنها لجنة إدارية مؤقتة لحين تحديد موعد الانتخابات المؤجلة لأجل غير معلوم، ولا تقدم لهم أي مساعدات أو علاج ولا مساندة معنوية، ولا يعرفون شيئاً عن صندوق الزمالة الذي لا يشارك بأي صورة في كوارث السائقين، ولا يعرف أحد أين تذهب أمواله التي يدفعونها من قوتهم وقوت أولادهم، خاصة أنهم سبق وتقدموا للشئون الاجتماعية لعمل رابطة للسائقين ولكنهم رفضوا تسلم الأوراق بشكل رسمي[62]

35- العاملين بمصانع كوتسيكا:

اعتصم يوم 3/11/2007، أكثر من ٢٠٠ شخص من عمال وأصحاب المصانع والورش بمنطقة « كوتسيكا» في غياب قوات الأمن المركزي، حاملين لافتات احتجاجاً علي قرار محافظ القاهرة إزالة ٣٧مصنعاً للجرانيت وكسر الرخام والحصى بمنطقة «كوتسيكا».

رفع المعتصمون لافتات تندد بالقرار وتحمل استغاثات منها: « استغاثة إلي الرئيس محمد حسني مبارك من بطش محافظ القاهرة»، مؤكدين أنهم علي استعداد لتقنين أوضاعهم، طبقا للقانون الذي ينظم التعامل مع واضعي اليد.

قال أحمد اليماني، صاحب أحد المصانع التي تمت إزالتها بالفعل إنه فوجئ أثناء إجازة عيد الفطر الماضي بمحافظ القاهرة ومعه قوات الإزالة يقومون بإزالة مصانعهم دون سابق إنذار، حتي تمت تسويتها بالأرض تماماً بحجة أنهم لا يملكون الأرض المقامة عليها المصانع،

حتي المعدات والماكينات التي يقدر سعرها بمئات الآلاف قاموا بإتلافها وإلقائها بحفر عميقة «الخور»، علي الرغم من أننا قد حصلنا في وقت سابق علي قرارات تخصيص بالأراضي وموافقة المحافظ المبدئية علي العمل بهذا المجال في مصانعنا بمنطقة «كوتسيكا».

أما محمد مصطفي، صاحب أحد المصانع، فقال: «تكبدت خسائر تتجاوز النصف مليون جنيه عن الماكينات فقط، بخلاف المباني والقواعد التي كلفتني أكثر من مليون جنيه، وهو الأمر الذي أدي إلي تشريدنا وعمالنا الذين يتجاوز عددهم ١٥٠٠ عامل بالمنطقة».[63]

---

[62] - البديل، 7/11/2007، الاحتجاجات العمالية تجتاح 4 محافظات

[63] - المصري اليوم، 4/11/2007، اعتصام العمال وأصحاب المصانع في «كوتسيكا» احتجاجاً علي إزالة ٣٧مصنعاً

وأضاف أحمد يماني: «كما قمنا بدفع رسوم لجنة المعاينة، التي قدرت بحوالي ٥ آلاف جنيه لكل مصنع، و عندما قررنا إعادة بناء هذه المصانع مرة أخري علي نفقتنا الخاصة، فوجئنا بقوات من الحي تعود لإزالتها مرة أخري وكأننا ليس لنا الحق في هذه الأرض التي نعمل عليها منذ عام ١٩٩٥.

وقال الحاج سيد، صاحب أحد المصانع، إنه حاول أن يطلب من المحافظ منع الإزالة وتقنين أوضاعهم بالمنطقة، طبقاً للقرار ١٤٦ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بكيفية التعامل مع واضعي اليد علي الأراضي لتمليكها أو تأجيرها لهم، أو الحصول عليها بقانون حق الانتفاع، وقال المحافظ إن الأرض ليست ملكنا وأن الدولة قد باعتها لمستثمر أجنبي، ولذلك يتحتم علينا إخلاء الأرض[64]

•قضايا هامة بالنسبة للعمال:

العمالة الموسمية:

حسب التساهيل – هكذا كانت تسير حياة ناجي محمد نصر عامل «البياض» والغريب أنه كان يعتبر نفسه أسعد حالاً من أقرانه لتمكنه من الحصول علي عمل «قد» يستمر لمدة 10 أيام.. غير أن «التساهيل» لم تمهله حتي يحصل علي أجر اليوم الرابع فسقط من ارتفاع أكثر من 20متراً أثناء ممارسته لعمله في نقش قمة مئذنة أحد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف أي الحكومة، يحدث ذلك في الوقت الذي يستعين فيه المقاول بآخرين من أمثال ناجي.. كل حسب مهمته الموكلة إليه.

في مصر نحو 6 ملايين عامل يمثلون أكثر من ربع قوة العمل حسب آخر إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وتنتمي الغالبية العظمي منهم إلي مهن وأعمال تحتاج إلي مجهود شاق يعملون في ظل ظروف غير ملائمة منها عدم استقرار الدخل، وعدم استمرار العمل وغالباً ما يكون عملاً موسمياًومتقطعاً فإذا ما أصابهم المرض لا يجدون الدواء وربما لا يجدون الطعام أيضاً ومن هؤلاء عمال التشييد والبناء و الباعة الجائلون و عمال الزراعة والسائقين وخدم المنازل.

أما الحكومة المصرية فهي تتعامل معهم بنفس الطريقة والعقلية التي تعاملت بها معهم حكومة إسماعيل باشا صدقي عام 1930، عندما قررت إلحاق مكاتب العمل بوزارة الداخلية، باعتبار

[64] - المصري اليوم، 4/11/2007، اعتصام العمال وأصحاب المصانع في «كوتسيكا» احتجاجاً علي إزالة ٣٧مصنعاً

أن مكاتب العمل تخدم صفاً من الناس خطراً علي النظام وعلي المجتمع الرأسمالي. تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أكدت أن إجمالي قوة العمل في مصر بلغت «431.917.21» وقدرت عدد المشتغلين بنحو 000.877.19مشتغلاً وعدد المتعطلين بنحو «102.040.2. المثير أن العدد الإجمالي للمشتغلين تم تقسيمه إلي أربعة أنواع من العمل: العمالة الدائمة وقدرت بنحو «515.891.13»، والعمالة المؤقتة بنحو «333.580.1» والعمالة الموسمية «397.821» والعمالة المتقطعة «094.584.3».

ورغم أن قوة العمل في مصر تم تقسيمها إلي أربعة أنواع من حيث الدوام الزمني، فإن القوانين التي تخضع لها هذه العمالة اختلفت باختلاف صفة صاحب العمل.. وهي أول فجوة تشريعية تضع قرابة 6 ملايين عامل في دائرة البطالة المؤقتة، إضافة إلي عدم تمتع العمالة المؤقتة والموسمية والمتقطعة، بمظلة حماية تأمينية وصحية. أما القوانين التي تخضع لها قوة العمل المصرية في هذه الحالة فهي القانون رقم 47 لسنة 1978، إذا كان صاحب العمل هو الحكومة بوزاراتها و وحداتها المحلية. والقانون رقم 197 لسنة 1983 المعروف بقانون الهيئات العامة، إذا كان صاحب العمل هيئة عامة ذات طبيعة خاصة. والقانون رقم 48 لسنة 1978 إذا كان صحاب العمل شركة قطاع عام، أو شركة قابضة تابعة لقطاع الأعمال العام. والقانون رقم 302 لسنة 1991 ويخضع العمال للقواعد واللوائح التي يضعها مجلس إدارة الشركات التابعة للشركة القابضة. أما إذا كان صاحب العمل منشأة فردية أو قطاعاً خاصا محدداً فهو يخضع العمال لقانون عقد العمل الفردي رقم 12 لسنة 2003. الدكتور يسري لبيب أستاذ القانون يؤكد أن الحكومة لجأت إلي تقنين أوضاع العمال الموسمين والعمالة المتقطعة بهدف تقليص الإحصائيات الرسمية عن البطالة لأنه في واقع الأمر أن هذه الفئات من العمال تدخل في دائرة البطالة المؤقتة، لأن القوانين المنظمة لعمل هذه الفئات لا تضمن لهم أي حقوق بل إنها لا تطبق من الأصل، إلا فيما يفيد صاحب العمل، وتكون فيه مصلحته، وأما مصلحة العمال فلا ينظر إليها لافتاً إلي أن الحكومة نفسها لا تحترم القطاعات الخدمية، والتربية والتعليم – علي سبيل المثال – حيث لجأت أعداد كبيرة من المعينين بعقود مؤقتة في محافظات الصعيد إلي رفع قضايا أمام القضاء الإداري لإجبار هيئة السكك الحديدية علي استخراج اشتراكات لهم، بالإضافة إلي أنهم لا يتقاضون أجورهم إلا 10 أشهر في العام وترفض الحكومة دفع رواتبهم عن شهري يوليو وأغسطس.. وغير ذلك الكثير في كل وزارات الحكومة مما يعانيه العاملون بعقود مؤقتة أو العمالة الموسمية فكيف يكون حال العمالة المؤقتة التي تعمل 10 أيام في الشهر علي أقصي تقدير.

إبراهيم حسيب المحامي العمالي يشير إلي أن سوق العمل في مصر مضطرب وضيق وبمجرد أن يجد العامل فرصة عمل يقبل عليها بكل شروطها ويصبح في موقع «المذعن» بعد

أن أصبح عقد العمل ليس عقداً رضائياً بل عقد «إذعان» فيه إيجاب و«خضوع». ويخضع عمال القطاع الخاص لجميع أنواع التعسف «بالعمل الشاق والظروف غير الإنسانية والأجور المتدنية» ذلك لعدم توافر قانون عادل للأجور سواء في القطاع الخاص أو الحكومة.. والأهم الغياب الكامل لعنصر الأمان في العمل.. فإذا كان الاقتصاديون يرفعون شعار «الاستقرار قبل الاستثمار» فما بال رأس المال البشري.. وهو يعمل في ظروف لا توفر هذا العنصر علي الإطلاق، فيما يتعلق بنمط تشغيل السواد الأعظم من الشباب في مصر. الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، أستاذ الاجتماع بعين شمس في كتابه «الطبقة الوسطي المصرية.. من التقصير إلي التحرير» يستعرض بعض التغييرات المهمة التي سجلتها بحوث ميدانية في أساليب التشغيل ونظمه.. في مؤسسات ومشروعات القطاع الخاص في مصر خصوصاً المتوسطة والصغيرة منها – إلي أن تحقيقه الربح ومراكمة الثروة من أهم الأهداف الرئيسية للقطاع الخاص، وبين ما يتم اللجوء إليه لتحقيق ذلك، هو الحرص علي خفض التكلفة المالية لمدخلات الإنتاج، ولأنه يصعب التفريط في جودة المواد الخام والتكنولوجيا خشية تأثير هذا علي نوعية المنتج – فإن القطاع الخاص يلجأ إلي خفض تكلفة العمل «الأجور». ويغري القطاع الخاص لانتهاج هذا الطريق، تزايد الأعداد الهائلة من الشباب المعروضين في سوق العمل، من خريجي الجامعات والمعاهد العليا في ظل تفشي البطالة، بالإضافة إلي اضطرار الباحثين عن عمل قبول الفرص المتاحة أمامهم وإن كان بها جور وعدم إنصاف. ومن أبرز هذه الأساليب التشغيل لمؤقت – لأوقات محددة – لإنجاز مهام بعينها، وهو ما يعرف بالتشغيل بالمهمة ليتحرر صاحب العمل من المرتبات الدائمة والتأمينات الصحية والاجتماعية ومقابل الإجازات والعطلات والأرباح وغيرها من الأعباء المالية.

ويشير الدكتور عبد الباسط إلي أن هذا النمط من التشغيل يفضي إلي الاستهلاك المبكر جسميا وعصبياً ونفسياً، مما يؤدي إلي تراكمات سلبية تؤثر في شريحة مهمة من رأس المال البشري، فضلاً عن التداعيات الاجتماعية المتمثلة في العلاقات الاجتماعية للمشتغل وتفاعلاته مع الجماعات والتنظيمات بالمجتمع حيث يتراكم القلق والإحباط والخوف علي المستقبل[65]

إتحاد العمال:

في الوقت الذي أكد مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عقب اجتماعه يوم 13/11/2007، في الجامعة العمالية أن التنظيم النقابي يقوم بدوره في حل مشكلات العمال وأنه سيظل مساندا لهم في المطالبة بحقوقهم والحفاظ علي مكتسباتهم في ضوء اللوائح والقوانين وعلاقات العمل.

[65] - البديل، 13/11/2007، عمال وموظفون «علي ما تفرج»

وأدان المجلس في بيان صحف ما سماه الحملات الصحفية المغرضة التي تشنها بعض الأقلام ضد رئيس الاتحاد العام مؤكدا أن الحملة الأخيرة هي «محاولة ابتزاز»، تتزامن مع حرصه علي مواصلة إصلاح مختلف أوضاع المؤسسة الثقافية العمالية والتزامه بالقضاء علي كل مظاهر الانحراف ومحاسبة المنحرفين. وجدد المشاركون في الاجتماع رفضهم أي تدخلات من أي جهة حرصا علي استقلالية التنظيم النقابي والتزاما بمعايير العمل العربية والدولية وتأكيدا للحقائق حتي تتم المساءلة دون التشهير بأحد. وأشادوا بما أسفرت عنه لجنة الإشراف المالي والإداري علي أعمال المؤسسة التي شكلها رئيس الاتحاد[66].

كشف تقرير حديث للاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن وجود عجز مادي في الميزانية التقديرية والمؤسسة الثقافية العمالية للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تقدر قيمته بنحو ٢٢ مليون جنيه بسبب ما وصفها بـ «سياسات الإسراف الخاطئة» التي تنتهج في المؤسسة الثقافية ومعاهدها ومراكزها التابعة منذ سنوات، والتي تمنح أموالاً طائلة لمجموعة محدودة من المنتفعين دون وجه حق.

والتقرير الذي أعده مصطفي منجي، نائب رئيس اتحاد العمال، عن وضع المؤسسة الثقافية العمالية التي يشرف عليها أحمد عاطف، نائب رئيس الاتحاد زوج عائشة عبدالهادي، وزيرة القوي العاملة، ومصطفي السيد مدير عام المؤسسة الثقافية، أشار إلي وجود إسراف في إنفاق أموال المؤسسة لصالح مجموعة محددة من العاملين دون غيرها.

وأكد التقرير الذي ناقشه مجلس إدارة اتحاد العمال، أمس الأول، برئاسة حسين مجاور، رئيس الاتحاد، بمقر المؤسسة الثقافية أن القائمين علي أمور المؤسسة استباحوا لأنفسهم أن يستولوا علي كامل إيراداتها للحصول علي أكبر قدر من الموارد المتدفقة. وذكر: أن ذلك يعد تحايلا خطيراً للحصول علي أموال غير مستحقة ويتطلب المساءلة القانونية، نتيجة تسببه في تعرض المؤسسة لأزمات مالية طاحنة.

وكشف التقرير أيضاً قيام القائمين علي أمور المؤسسة بصرف مبلغ تقدر قيمته بنحو ٧.٥ مليون جنيه مكافآت للمحاضرين والمشرفين الفنيين والإداريين وهم من بينهم، وذلك بخلاف أجورهم وحوافزهم الرسمية، خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٦ حتي ٣٠ يونيو ٢٠٠٧، وهي فترة إعداد التقرير عن نشاط المؤسسة الثقافية ومراكزها التابعة. وشكك التقرير في أن تكون

[66] - المصري اليوم، 14/11/2007، بيان عمالي ضد الحملات الصحفية المغرضة ضد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

هذه المبالغ تم صرفها علي المحاضرين داخل المؤسسة وخارجها من خلال ذكره أنه: «لا يعقل أن يكون هذا المبلغ تم صرفه علي محاضرين، مطالباً بضرورة مواجهة الخلل في الإنفاق تحت بند مكافآت لا يوجد لها أي عائدات إيجابية، خاصة في ظل استئثار مجموعة محددة بها. وأشار التقرير إلي إنفاق نحو مليون جنيه إعانات وخدمات للعاملين و ٢.٦ مليون مكافآت للمحاضرين فقط بالجامعة العمالية و ٣١٤.٥ ألف جنيه مكافآت إشراف فنية وإدارية و ١٨٠ ألف جنيه صرفت بدلات حضور اجتماعات و ٣٦٨.٣ألف جنيه بدل انتقالات بخلاف مصروفات السيارات والصيانة، وغيرها. وانتقد التقرير صرف مليون و ٣٦٠ ألف جنيه مقابل عمولة تحصيل لموظفين عملهم الأساسي هو تحصيل موارد المؤسسة، ولا يحق لهم الحصول علي مليم زائد نتيجة أعمالهم الطبيعية التي يقومون بها.

وأشار إلي حصول العديد من أعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الدراسات المتخصصة علي مرتباتهم لسنوات طويلة دون حضورهم للجامعة مع صرف حوافز تكرارية لهم تقدر قيمتها بنحو ٩.٥ مليون جنيه، إلي جانب كامل المقررات الخاصة لهم دون قيامهم بإلقاء محاضرة واحدة، إلي جانب وجود تلاعب في المعادلات الخاصة بالحصول علي المؤهلات الدراسية الماجستير والدكتوراه، إضافة إلي صرف مكافآت أعمال تصحيح لأعضاء لجان مبالغ فيها وغير ملتزم أعضاؤها بقرار عدم الجمع بين اللجنة العامة واللجان التنفيذية في الانتخابات التي تبلغ مكافآتهاسنوياً ٤ ملايين جنيه.

وأشار التقرير إلي صرف مبلغ ٦٥٣ ألف جنيه لنحو ١١٠٧ أفراد، مقابل مكافآت وإشراف دون أي هوية لأفراد معظمهم من أقارب وأصحاب وأبناء وبنات نقابيين غالبيتهم من خارج المؤسسة الثقافية العمالية، مؤكداً عدم وجود أي معايير توجب الصرف لهم، حيث إن معظمهم غير مؤهلين لإلقاء محاضرات. ولفت التقرير لصرف مبلغ ٢٦٠ ألف جنيه لنحو ١١٠١ فرد غير معلوم وظائفهم، وأسمائهم مكررة في كشوف عديدة، وقاموا بالصرف من منافذ مختلفة.

واتفق أعضاء مجلس إدارة اتحاد العمال في نهاية اجتماعهم، بعد مناقشة التقرير، علي ضرورة استرداد الأموال التي تم صرفها بشكل غير شرعي وقانوني من الذين حصلوا عليها، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال تعذر استردادها بشكل ودي.[67]

خلال الاحتفال الذي شهدته عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والمستشار عدلي حسين محافظ القليوبية والدكتور صفي الدين خربوش، رئيس المجلس القومي للشباب والذي أقيم

[67] - المصري اليوم،14/11/2007، تقرير لاتحاد العمال: مسئولو المؤسسة الثقافية العمالية استباحوا أموالها لأنفسهم فأهدروا ٢٢ مليون جنيه من المال العام

بالمؤسسة الاجتماعية العمالية بمحافظة القليوبية، يوم 30/10/2007، ورغم إعلان حسين مجاور، رئيس اتحاد العمال – الذي غاب عن الاحتفال – استقلالية الاتحاد عن عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة فإن الأزهري قال عنها – في كلمته – إنها زهرة الحركة النقابية والوردة التي تعطر التنظيم النقابي.

وشهد الاحتفال مفارقات عديدة، بحيث حاول عدد من النقابيين التقرب من وزيرة القوي العاملة فور دخولها مقر المؤسسة الاجتماعية العمالية، سواء المتفقين معها أو المختلفين، وقاموا بتقديم فروض الولاء والطاعة، وساعد علي ذلك غياب حسين مجاور عن فعاليات الاحتفال بسبب انشغاله بأداء واجب عزاء.[68]

هدد رؤساء 19 نقابة عمالية بتجميد نشاط نقاباتهم داخل اتحاد العمال في حالة عدم استرداد اتحاد العمال للملايين التي أنفقت دون وجه حق داخل المؤسسة الثقافية العمالية.. رفض محمد مرسي رئيس النقابة العامة للعاملين بالمرافق التغاضي عما تم إنفاقه في المجاملات داخل المؤسسة الثقافية، وهدد بتجميد نشاط نقابته داخل الاتحاد في حالة فتح صفحة جديدة وعدم الالتفات لما تم إنفاقه وطالب بإحالة ملف الفساد داخل المؤسسة الثقافية إلي النيابة العامة أو استرداد ما تم إنفاقه، تضامن مع مرسي رؤساء 18 نقابة عمالية وهددوا جميعا بالانسحاب من اتحاد العمال والذي يصل عدد النقابات العمالية التابعة له إلي 23 نقابة. جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العمالية لدراسة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي كشفت الفساد داخل المؤسسة الثقافية العمالية.
كشفت تقارير المحاسبات إنفاق اتحاد العمال 7.2 مليون جنيه بدل سفر من أول يوليو 2006 وحتي 30 يونيه 2007.. كما كشفت التقارير إنفاق 754 ألف جنيه علي المؤتمرات والاجتماعات و 880 ألف جنيه علي المناسبات القومية والدينية و 182 ألف جنيه تليفونات وبريد و 205 آلاف جنيه لإصلاح وصيانة المكاتب، و 936 ألف جنيه لصيانة سيارات.. من ناحية أخري كشفت مصادر عمالية فسادا في توزيع الأجور والمرتبات بين موظفي التنظيم حيث يتم صرف 37 مليون جنيه مرتبات لعدد 3600 موظف بينهم 300 موظف يحصلون علي 15 مليون جنيه طبقا لنظام المحسوبية والوساطة.. كما كشفت المصادر تعيين زوجة أحد رؤساء النقابات العامة مديرا لأحد معاهد التدريب التابعة للاتحاد وهي لم تحصل إلا علي شهادة الإعدادية ويصل راتبها الشهري إلي 15 ألف جنيه.. كما تم تعيين ابنتي أحد المسئولين الكبار داخل الاتحاد سكرتيرات براتب شهري يصل إلي 6 آلاف جنيه للواحدة.[69]

---

[68] - المصري اليوم، 2/11/2007، أمين اتحاد العمال لـ«مبارك»: تبت يدا من ظن أنه قد يفجعك.. وما عاش من لم يتبعك
[69] - الوفد، 14/11/2007، وانقلاب داخل اتحاد العمال
19نقابة عمالية تهدد بالانسحاب وتطالب بفتح ملفات الفساد

مازالت حرب المنشورات مستمرة داخل اتحاد العمال. كشف منشور جديد باسم »عيون العمال« تم توزيعه داخل الاتحاد استعداد قيادة نقابية بارزة لاحتلال موقع رئيس الاتحاد رغم قربها من رئيس الاتحاد، وأكبر المستفيدين من علاقة الصداقة.. أكد المنشور الذي وزع علي جميع القيادات العمالية في التنظيم النقابي، وأرسلت نسخة منه إلي منزل رئيس الاتحاد، أن صديق رئيس الاتحاد تخلي عن الصداقة باحثا عن المصلحة، وتقدم بأوراق اعتماده لجهات عليا لرئاسة الاتحاد متناسيا عطايا رئيس الاتحاد له وأبرزها إسناد مسئولية إدارة أعمال الاتحاد من إشراف مالي وإداري علي المؤسسات الثقافية العمالية.. كما استفاد صديق رئيس الاتحاد من تصاعد الخلافات بين رئيس الاتحاد ووزيرة القوي العاملة، لإغلاق ملفات فساده في القرية السياحية المعروفة بقرية الأحلام واستطاع إقناع رئيس الاتحاد بالوقوف جانبه لتبرئة ساحته من المخالفات التي رصدتها الأجهزة الرقابية، وجره إلي مواجهة وزيرة القوي العاملة، وأشار المنشور إلي امتلاك صديق رئيس الاتحاد » الناكر للجميل« لشقق عديدة في القاهرة والإسكندرية وفيلا في مدينة الشروق علاوة علي مشاركته لأحد المقاولين في تأسيس شركات عديدة، ووصف المنشور صديق رئيس الاتحاد بأنه حوت الاتحاد علاوة علي وصوله إلي جميع مواقعه بالمصادفة حيث لعب الموت دورا رئيسيا في تيسير مهامه. فقد تولي رئاسة النقابة العامة بعد وفاة رئيسها وصعد أمينا لصندوق الاتحاد خلفا لأمين الصندوق الذي توفي في بداية دورة نقابية، واحتل موقع نائب أول رئيس الاتحاد عقب اختفاء نائب رئيس الاتحاد وتوجهه إلي منظمة العمل العربية ثم توفي. وأضاف منشور »عيون العمال« أن حوت الاتحاد استمر يشغل مواقعه كمسئول في قرية الأحلام وموظف بشركة حلوان لمحركات الديزل متقاضيا رواتبه وبدلاته وحوافزه من هذه الجهات جميعا بالمخالفة للقوانين وأكد المنشور أن رئيس الاتحاد »سلم القط مفتاح الكرار« وعليه تحمل النتائج[70].

وقد اتهمت المنشورات مجاور بالعديد من الاتهامات منها أنه شخص دائم التسلق والصعود، ودائم الانحراف، وأنه تسلق كرسي الاتحاد في غفلة من الزمن، وأنه أصبح بقدرة قادر ممثل الحكومة في شركة أسمنت السويس ويتقاضي مرتب شهري قدره 20 ألف جنيه بخلاف نصف مليون جنيه سنوياً ، واتهمته بالمراوغة والهروب من حضور اجتماع العلاوة الخاصة مع اتحاد الصناعات ومنظمات رجال الأعمال بحجة أنه ذاهب للعمرة، وأنه هرب من مواجهة عمال النسيج، وأنه قام بتعيين مجموعة من المستشارين للعلاقات الدولية ، رغم وجود إدارة بها 30 موظف وباحث ومترجم وهي إدارة العلاقات الدولية[71]

[70] - الوفد، 14/11/2007، توزيع منشور في اتحاد العمال يكشف فساد القيادات العليا
[71] - البديل، 15/11/2007، منشورات داخل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تطالب بالإطاحة بحسين مجاور

• نقابات:

نقابة الصحفيين:

في زيارة قام بها لنقابة الصحفيين ابتسام تعلب أعلن اتحاد الصحفيين العرب الذي يضم أكثر من خمسين من نقباء الصحفيين وممثلي 19 نقابة في الدول العربية عن تضامنه التام مع نقابة الصحفيين المصريين بعد الأزمة الشديدة التي تعرضت لها الصحافة في مصر خلال الفترة الماضية، رافضاً محاكمة الصحفيين وإصدار أحكام بالحبس و الغرامة علي أكثر من عشرة صحفيين بينهم خمسة رؤساء تحرير، و هو الأمر الذي يثير قلق أكثر من 20 ألف صحفي عربي، جاء ذلك خلال زيارة قام بـ ها وفد من اتحاد الصحفيين العرب للنقاب ة مساء يوم 1/11/2007.

وأكد جلال عارف نقيب الصحفيين أنه يعتبر تضامن الصحافة العربية مع المصرية في أزمتها ضد النظام، دليلاً علي أنها تسير في الطريق السليم، لافتاً إلي أن الصحف المصرية كلها يجب أن تكون صفاً واحداً ضد معركة انتهاك الحرية. فيما أشار صلاح الدين حافظ الأمين العام لاتحاد ا لصحفيين ا لعرب في البيان التضامني م ع الصحافة المصرية أن شعار الاتحاد أن الحرية مسئولية لابد أن يحافظ عليه ضد جميع الضغوط الحكومية علي الصحفيين في أكثر من دولة عربية، معرباً عن أسفه لمحاكمة وحبس صحفيين في مصر لأن العدوى تنتقل سريعا إلي الدول الأخري م ما ي مثل انتهاكاً لمبدأ ح رية الرأي و الصحافة والتعبير.

ولفت نقيب الصحفيين العراقيين إلي أنه لم يتوقع أن يتعرض رجال الرأي في مصر للحبس بعد أن كانوا إشعاع الحرية و التعبير، مشيراً إلي أن ما يتعرض له صحفيو العراق من قتل واضطهاد وحبس يلزمه مساندة من الدول الأخري خاصة مصر ولكن ما يحدث للصحفيين في مصر يغير خريطة الحرية في العالم العربي بعد أن كانت مصر وصحفيوها المساند الأقوى للعراق. وأشار نقيب موريتانيا إلي أنه سيبدأ حملة تضامن مع الصحافة المصرية في بلاده كي لا تنتقل عدوي الحبس إلي الدول الأخري[72]

هذا وجرت في خلال فترة التقرير الإعداد لانتخابات نقابة الصحفيين، والتي لن نتعرض لها هنا حيث أن هناك الكثير من الجهات التي تناولتها بالتفصيل.

مهندسين ضد الحراسة:

اتهم تجمع »مهندسون ضد الحراسة« الحزب الوطني بالتسبب في إهدار مئات الملايين من الجنيهات، استنزفها الحراس القضائيين علي ا لنقابة و الذين عينتهم حكومة الحزب لمدة 13 سنة. أكد قيادات التجمع أن الحزب الحاكم كان يسعي بشكل دؤوب لشق صف المهندسين،

[72] - البديل، 3/11/2007، اتحاد الصحفيين العرب يعلن باسم 20 ألف صحفي عربي تضامنه مع الصحافة المصرية ضد الحبس

لإحكام سيطرتهم علي النقابة، واتهموا الحزب بارتكاب جريمة التغطية علي فساد الحراس القضائيين.

وتعهد التجمع بانتخاب نقيب وطني حر توافق عليه الجمعية العمومية ويكون محلاً للتوافق بين جميع المهندسين بكافة ألوانهم السياسية.

أشار قيادات التجمع إلي قرب انتهاء أزمة النقابة خاصة بعد حجز قضية الطعن علي فرض الحراسة لـ لحكم إلي يوم 3 فبراير القادم. قرر » مهندسون ضد الحراسة« تقديم مذكرات ومستندات رسمية للرد علي ادعاءات الحكومة ببطلان الجمعية العمومية التي حضرها 9400 مهندس، والادعاء بأنها لم تتخذ قرارات قانونية[73].

[73] - الوفد، **6/11/2007**، مهندسون ضد الحراسة.. يتهمون الحراس القضائيين بالفساد الإداري